Political and Administrative Regulations during the Reign of Sultan Abdülhamid II (1876–1909): The Memorandum of Governors Muḥammad and Shākir Pasha of Bitlis as a Case Study

Safiah M. B. Al -Salameen[(1)*]

(1) Assistant Professor, Department of History, University of Jordan.

Received: 31/05/2025
Accepted: 22/09/2025
Published: 21/12/2025

* ***Corresponding Author:***
salameensafiah@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v4i4.1143

Abstract

This study aims to present a memorandum prepared by Muḥammad Pasha, the Governor of Bitlis, and Shākir Pasha that addresses political, administrative and social issues in Iraq during the Ottoman period. This document is a valuable historical source for understanding Ottoman governance in Iraq, particularly during the second half of the nineteenth century — a pivotal period characterized by the convergence of Ottoman reform initiatives and mounting challenges in the empire's peripheral regions.

This memorandum is important as it reflects official Ottoman perspectives on managing Iraq and proposes ways to address local issues, including security challenges, tribal relations, social balances, and administrative organization. By translating the memorandum from Ottoman Turkish into Arabic, this study seeks to make it accessible to Arab researchers, thereby making a valuable scholarly contribution to Ottoman studies.

This initiative addresses a clear knowledge gap, as Arabic-language scholarship lacks translated Ottoman texts shedding light on administrative strategies in frontier regions. Studying such documents does not only enhance academic understanding of Ottoman policy, but also helps to uncover historical issues that continue to influence the region today, such as state–society relations, resource management and the complexities of engaging with tribal structures.

Furthermore, this memorandum can be situated within a broader collection of texts that were pivotal in shaping the Ottoman state's perceptions of Iraq. A notable example is the report by Baghdad Governor ʿAbd al-Raḥmān Nūrī al-Dīn Pasha, which addressed comparable administrative, social, and economic issues. Such documents emphasize the close relation between past and present , and show how the central administration, security, social structure were present at the heart of Ottoman policies, and how they are still substantial issues in understanding the modern Iraq.

In addition, the memorandum explains the reforming efforts conducted in the face of big challenges that the Ottoman state encountered during the nineteenth century, including the European pressure, the prevailing of local nationalities, and economic changes. Focusing on translating and studying these texts opens the door for deeper understanding for the Ottoman aims and the reality of executing them in the peripheral regions.

Keywords: Iraq, Muḥammad Pasha, Shākir Pasha, Ottoman Reform, Security Challenges, Tribal Relations, Social Structure, Economic Resources.

اللوائح السياسية والإدارية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909)، لائحة محمد باشا والي بدليس وشاكر باشا نموذجا

صفية محمد بشير السلامين[1]

(1) أستاذ مساعد، قسم التاريخ ، الجامعه الأردنية.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لائحة أعدها محمد باشا، والي بَدْلِيسُ (Bitlis)[1]، وشاكر باشا، التي تتناول القضايا السياسية والإدارية والاجتماعية في العراق خلال الحقبة العثمانية. تُعتبر هذه الوثيقة مصدرًا تاريخيًا بالغ الأهمية لفهم السياسات العثمانية في إدارة العراق، خاصةً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي فترة حاسمة شهدت تداخلًا بين محاولات الإصلاح العثمانية والتحديات المتزايدة في المناطق الطرفية للإمبراطورية.

تكتسب اللائحة أهميتها من كونها تعكس رؤى عثمانية رسمية لإدارة العراق ومقترحات لمعالجة القضايا المحلية التي تضمنت التحديات الأمنية، العلاقات القبلية، التوازنات الاجتماعية، والتنظيم الإداري. من خلال ترجمة هذه الوثيقة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، تسعى الدراسة إلى إتاحتها للباحثين العرب، ما يُعد مساهمة معرفية مهمة في مجال الدراسات العثمانية.

تأتي أهمية هذه المبادرة لسد فجوة معرفية واضحة، إذ تُعاني المكتبة العربية من نقص في النصوص العثمانية المترجمة التي تُلقي الضوء على استراتيجيات الإدارة والحوكمة في المناطق الطرفية. إن دراسة هذه الوثائق لا تسهم فقط في تعزيز الفهم الأكاديمي للسياسات العثمانية، بل تساعد أيضًا في استجلاء الأبعاد التاريخية للقضايا التي ما زالت تؤثر على المنطقة اليوم، مثل العلاقة بين الدولة والمجتمع، إدارة الموارد، وتعقيدات التفاعل مع البُنى القبلية.

علاوة على ذلك، يمكن إدراج هذه اللائحة ضمن سلسلة من النصوص التي لعبت دورًا محوريًا في صياغة تصورات الدولة العثمانية عن العراق، على غرار تقرير والي بغداد عبد الرحمن نوري الدين باشا الذي تناول قضايا مشابهة تتعلق بالسياسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. مثل هذه الوثائق تُبرز العلاقة الوثيقة بين الماضي والحاضر، وتُظهر كيف أن قضايا الإدارة المركزية، الأمن، والبنية الاجتماعية كانت حاضرة في قلب السياسات العثمانية، كما أنها لا تزال قضايا جوهرية في فهم العراق الحديث.

إضافةً إلى ذلك، توضح اللائحة الجهود الإصلاحية التي بُذلت في سياق التحديات الكبرى التي واجهتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، بما في ذلك الضغوط الأوروبية، تصاعد القوميات المحلية، والتحولات

(1) هي محافظة في تركيا تقع في منطقة شرق الأناضول، عاصمتها مدينة بدليس وتبلغ عدد سكانها 349،396 نسمة الأغلبية من الكرد.

الاقتصادية. إن التركيز على ترجمة ودراسة هذه النصوص يفتح الباب لفهم أعمق للأهداف العثمانية وواقع تنفيذها في المناطق البعيدة عن مركز السلطة.

الكلمات المفتاحية: العراق، محمد باشا، شاكر باشا، الإصلاح العثماني، التحديات الأمنية، العلاقات القبلية، البنية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية.

تمهيد: الخلفية التاريخية للوائح الإدارية في الدولة العثمانية

تُعدّ اللوائح والتقارير التي كتبها رجال الدولة في العهد العثماني مصدرًا غنيًا لفهم تطوّر السياسة والإدارة العثمانية، وأداةً هامة للتفاعل بين الدولة والبيروقراطية. تشكّل هذه الوثائق، بما تحتويه من تفاصيل، صورةً واضحة عن التحديات التي واجهتها الإمبراطورية العثمانية والجهود المبذولة للتعامل معها، مما يجعلها مصادر أساسية لدراسة التاريخ العثماني وممارسات الإدارة والسياسة في تلك الحقبة.

تعود كلمة "لائحة" إلى اللغة العربية، وتعني "مجموعة من الموادّ تُوضَع لتنظيم العمل في هيئة أو مصلحة أو مؤسسة". وقد استخدم العثمانيون هذا المصطلح للإشارة إلى أنواع مختلفة من الوثائق التي تتنوّع بين التقارير الإدارية والمسودّات التنظيمية. كما أن استخدام مصطلح "اللائحة" يعكس البُعد الرسمي والتنظيمي الذي تبنّته الدولة في التعامل مع القضايا الإدارية والسياسية والاجتماعية (Kütükoğlu, 2003, p. 116).

وتتنوّع هذه اللوائح بين تلك التي أُعدّت كاقتراحات للإصلاح، والأخرى التي وثّقت نتائج مهام تفتيش أو زيارات رسمية، بالإضافة إلى الوثائق التي تضمّنت آراء وتبريرات حول قرارات سياسية أو تشريعية. ومن بين اللوائح التي ركّزت على الإصلاح، نجد وثائق أعدّها رجال دولة بارزون مثل "تاتارجِك عبد الله أفندي"، و"كوجا يوسف باشا"، و"عبد الله برِي أفندي"، حيث تضمّنت هذه الوثائق توصيات لمعالجة مشكلات إدارية وسياسية كانت تواجه الإمبراطورية سواء في المركز أو في الأقاليم (Tatarcık, (1332), VII/41, p. 257–284; VII/42 (1332), p. 321–346; VIII/43 (1333), p. 15–34).

إلى جانب ذلك، هناك اللوائح التي عبّرت عن آراء رجال الدولة حول قضايا معينة أو التي هدفت إلى الردّ على اعتراضات سياسية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اللائحة التي كتبها "مصطفى رشيد باشا"

لتبرير معاهدة باريس والامتيازات الممنوحة لغير المسلمين (BA, YEE, nr. 14–117–126–7). كما اشتملت هذه الوثائق على نصوص توضّح الأسباب وراء إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة، مثل لائحة "الألوية الثلاثة" التي تُعدّ مثالًا على "لوائح الأسباب الموجبة" التي تُظهر الحرص على تفسير الإجراءات التشريعية للدولة (Cevdet Paşa, 1953–57, I, p.76–83)، (BA, DUİT, nr. 1/2–5)

تكمن أهمية هذه اللوائح في كونها نافذة لفهم طريقة تفكير رجال الدولة العثمانيين وآليات اتخاذ القرار داخل الإمبراطورية، كما تُسلّط الضوء على التحديات التي واجهتها الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. وتُعدّ هذه الوثائق مصادر أساسية تُثري الدراسات التاريخية، إذ تقدّم رؤى متعمّقة حول طبيعة السياسات العثمانية وتطوّر ممارساتها الإدارية في مراحلها المختلفة.

في التاريخ التركي، هناك عدد كبير من المؤلفات التي كتبها رجال الدولة أو العلماء. هذه الأعمال غالبًا ما كانت تُقدَّم للحكّام، وبسبب محتواها الذي يُلقي الضوء على الهياكل السياسية والفهم الإداري للدولة في الفترات الزمنية التي كُتبت فيها، تُعتبر مصادر تاريخية مهمة (Bursalı, 332). يمكن اعتبار "كوتادغو بيليك" الذي قدّمه يوسف خاص حاجب لحاكم القراخانيين، و"سياستنامه" التي كتبها نظام الملك الطوسي، وزير الدولة السلجوقية الكبرى، من أوائل الأمثلة المهمة على هذا النوع من الأعمال (İnalcık, 1966; Durusoy, 1995, p. 11).

استمر تقليد كتابة اللوائح حتى أواخر الدولة العثمانية، ولكنه تطوّر تبعًا للظروف الزمنية. إذ انعكست الاختلافات الزمنية على شكل ومحتوى هذه اللوائح. منذ أواخر القرن السادس عشر، أدرك رجال الدولة العثمانيون تدهور نظام الحكم والإدارة. وفي محاولاتهم لتفسير هذه التطورات ضمن إطار الدولة العثمانية، استندوا إلى مبادئ مثل "الدائرة العدلية" و"الأركان الأربعة" أو "العناصر الأربعة" (ÖZ, 1997). وقد ظهرت رسائل إصلاحية بارزة في هذا السياق، مثل رسائل كوجي بيه التي قدّمها للسلطان مراد الرابع والسلطان إبراهيم في القرن السابع عشر (Durusoy, 1995, p. 9).

حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت اللوائح تُكتب غالبًا دون طلب رسمي، واقترحت العودة إلى تطبيق القانون القديم (kânûn–ı kadîm) كحل للمشكلات. في المقابل، بدأت اللوائح المكتوبة في القرن التاسع عشر بناءً على طلب السلطان نفسه، حيث طلب السلطان سليم الثالث (1789–1807)، فور اعتلائه العرش عام 1789، من العلماء ورجال الدولة كتابة تقارير حول الإصلاحات اللازمة لمعالجة مشاكل الدولة. ولاحقًا، طلب السلطان محمود الثاني (1808–1839) لوائح مماثلة

بعد إطلاقه حركة إصلاح واسعة باسم "أسس النظام المستحسن" عقب إلغائه الإنكشارية (Savaş, 1999, p. 88; Durusoy, 1995, p. 9).

مع مرور الزمن، تغيّرت طبيعة اللوائح من التركيز على الحلول الداخلية إلى تبنّي نماذج إصلاحية مستوحاة من الغرب، مما أضفى عليها طابعًا خارجيًا (Savaş, 1999, p. 88). وخلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، تطوّرت اللوائح لتصبح جزءًا من نظام إداري يتضمّن تقارير دورية من الولاة، إضافةً إلى تشكيل لجان تفتيش لحل المشكلات ومتابعة تطبيق الإصلاحات (Çadırcı, 1992, p. 414). ويضمّ تصنيف يلدز (Yıldız Tasnifi) في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني العديد من اللوائح المقدّمة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، والتي تناولت موضوعات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وقانونية.

تتميّز هذه الدراسة بعدة جوانب تجعلها إسهامًا جديدًا في حقل الدراسات العثمانية، سواء من الناحية المنهجية أو المصدرية. أولًا، تُعد من أوائل المحاولات التي تُعنى بترجمة وتحليل "لائحة محمد باشا والي بَدْلِيس وشاكر باشا"، وهي وثيقة غير منشورة سابقًا في الأدبيات العربية، رغم ما تحمله من دلالات سياسية وإدارية مهمة عن واقع العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثانيًا، تسلط الضوء على ولاية بَدْلِيس كنموذج إداري هامشي، في مقابل تركيز أغلب الدراسات السابقة على الولايات الكبرى، مما يمنح منظورًا مغايرًا لسياسات الدولة العثمانية تجاه الأطراف. كما تربط الدراسة بين هذه اللائحة وتقارير أخرى معاصرة، مثل تقرير عبد الرحمن نوري باشا والي بغداد، لتقدم فهماً أوسع للسياسات العثمانية في العراق. وأخيرًا، تنفرد الدراسة بإبراز العلاقة المتشابكة بين مشاريع الإصلاح العثمانية والبُنى القبلية المحلية، وهو بُعد قلّما تناولته الدراسات الأخرى، ما يجعل هذا البحث مساهمة معرفية مهمة تسد فجوة واضحة في المكتبة العربية.

من الوثيقة إلى الإصلاح: دور اللوائح الإدارية في تشكيل السياسات العثمانية الحديثة

شهدت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر تحولات عميقة في بنيتها الإدارية والسياسية، وذلك في ظل إدراك متزايد لحجم التدهور الذي أصاب مؤسساتها التقليدية. في هذا السياق، برزت اللوائح الإجرائية بوصفها أداةً أساسية في تشخيص الأزمات واقتراح الحلول، وانتقلت من كونها وثائق تنظيمية محصورة في نطاق البيروقراطية إلى كونها جزءًا من مشاريع إصلاح شاملة تطال

مختلف قطاعات الدولة. وقد اتضح هذا التحول بجلاء في عهد السلطان سليم الثالث، الذي تبنّى نهجًا إصلاحيًا قائمًا على جمع آراء رجال الدولة من خلال تقارير مكتوبة، أسهمت لاحقًا في بلورة توجهات سياسية وإدارية جديدة (Stanford J. 1971, p. 73).

أدرك السلطان سليم الثالث، قبل توليه العرش، الحاجة الماسة للإصلاح في الدولة العثمانية. وقد تأثر السلطان بالنموذج الفرنسي للإصلاح، وكان منذ أيامه كأمير على اتصال بملك فرنسا لويس السادس عشر. وربما كان اختياره لفرنسا نموذجًا للإصلاح متأثرًا بالسياق السياسي الأوروبي وتقارب أسلافه من فرنسا. دخلت الدولة العثمانية فترة من السلام بعد توقيع معاهدة صلح مع روسيا في أبريل 1792 وحتى هجوم نابليون بونابرت على مصر في يوليو 1798. وخلال هذه الفترة، استغل السلطان سليم الثالث انشغال الدول الأوروبية بالحروب الناجمة عن الثورة الفرنسية لبدء تنفيذ برنامج الإصلاح الذي كان يخطط له منذ شبابه. إلا أن إعداد وتنفيذ هذا البرنامج كان صعبًا على شخص واحد، خاصةً أنه تسلّم العرش حديثًا، ولذلك احتاج إلى دعم من رجال الدولة ذوي الخبرة. بناءً على ذلك، طلب السلطان من نخبة من رجال الدولة تقارير (لوائح) تتناول الإصلاحات المقترحة في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والمالية، والدينية، والعلمية للإمبراطورية (Kaçar, 1988, p. 104; Beydilli, 1984, p. 247–314).

وتحقيقًا لهذه الرؤية، عقد السلطان سليم مجلسًا استشاريًا في بداية حكمه، دعا إليه كبار رجال الدولة لكتابة تقارير مفصلة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية والعلمية للدولة (Çağman, 2010, p. XI–XII). وفي وقت قصير، تم إعداد 22 تقريرًا من قبل كبار البيروقراطيين، 20 منها من الأتراك، واثنان من الأوروبيين. حتى ستينيات القرن التاسع عشر، لم يكن الولاة يرسلون تقارير منتظمة إلى الباب العالي بشأن أوضاع الولايات (Kırmızı, 2007, p. 109). ومع ذلك، بعد عمليات التفتيش التي جرت في عام 1863، تم اقتراح تقديم تقارير دورية إلى الصدر الأعظم لتقييم نتائج التفتيش (Roderic H., 1963, p. 138).

ساهمت هذه التقارير، أو "اللوائح"، في تشكيل الأساس لإصلاحات "النظام الجديد" "نظام ا– جديد(، والتي ركزت على تحديث الجيش والإدارة العثمانية، خصوصًا وأن الإمبراطورية العثمانية، بحلول أواخر القرن الثامن عشر، امتدت على مساحة جغرافية شاسعة، إلا أن السيطرة المركزية لم تكن سائدة في جميع أنحاء البلاد. لم تعد الحروب مصدر دخل، بل أصبحت عبئًا ماليًا كبيرًا، مما أدى إلى ظهور تأثيرات سلبية مادية ومعنوية على الدولة والشعب. كما أن مساعي روسيا والنمسا لبسط نفوذهما

في البلقان أرهقت الدولة العثمانية كثيرًا، ودخلت في مواجهات مرهقة مع هاتين الدولتين. وصلت حالة التدهور في المؤسسات إلى ذروتها، ورغم محاولات بعض السلاطين لإجراء إصلاحات، إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية أو مستدامة (ÖZ, Mehmet. 1997).

أضف إلى ذلك كله أن الدولة العثمانية دخلت القرن الثامن عشر تحت وطأة الصدمة التي أحدثها صلح كارلوفجه (Karlowitz) عام 1699؛ حيث فقدت لأول مرة أراضٍ واضطرت لقبول وساطة دولة أجنبية، مما أدى إلى فقدانها مكانتها التفاوضية التي كانت تتمتع بها إلى حدٍّ كبير. وكان هذا الصلح دليلاً على اتساع نطاق فقدان الهيبة، الذي بدأ مع صلح زيتفاتوروك عام 1606، ليبلغ أبعادًا أكبر وأكثر شمولًا في السياسة الخارجية العثمانية. هذه الإخفاقات في ميادين القتال ومفاوضات السلام نبّهت الدولة العثمانية إلى ضرورة أخذ التوازنات العالمية المتغيرة في الاعتبار. وأدى ذلك إلى تفكير عدد من رجالات الدولة، ممن لديهم إدراك عميق، في ضرورة إصلاح مكانة الدولة المتدهورة. ومع ذلك، رُبطت المشكلة بشكل رئيسي بفساد العنصر البشري، وخاصة كبار رجال الدولة، والمؤسسة العسكرية، وآلية الدولة، دون معالجة التغيّرات الجوهرية المذكورة آنفًا (SAVAŞ, 1999, vol. 9, p. 93–96).

وقد كتب بعض رجالات الدولة العثمانية، القلقين على مستقبل الدولة واستقرارها، رسائل ومذكرات لتحليل وحلّ المشكلات المتزايدة التي تعود جذورها إلى القرون السابقة ولكنها تفاقمت في القرن الثامن عشر. إلى جانب هذه الرسائل، تناول عدد من رجال الدولة المتمرّسين هذه القضايا في مؤلفاتهم وأبدوا آراءهم حول الحلول الممكنة. كما تضمنت تقارير السفراء الذين زاروا الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر معلومات غنية عن التطورات والابتكارات في تلك الدول، وكانت هذه المعلومات مؤثّرة في رجالات الدولة العثمانية (Pakalın, 1983).

بعد تقديم اللوائح، قام السلطان بمراجعتها واحدة تلو الأخرى، وأمر بنسخها، وجمع التقارير المتعلقة بالشؤون العسكرية في رسالة مستقلة تم تنفيذها. تم العثور على نسخة من هذه الرسالة في مكتبة متحف قصر طوب قابي، وأُعدّت كرسالة ماجستير من قبل أحمد أوجراتان وقدمت لقسم التاريخ الحديث في كلية الآداب بجامعة إسطنبول. كما أُضيف إلى الرسالة جدول يظهر الاختلافات والأخطاء في النسخة المنشورة سابقًا من قبل المؤرخ أنور زيا كارال. تمت تسمية جميع الإصلاحات التي أجراها السلطان سليم الثالث بـ"النظام الجديد (Nizâm-ı Cedîd) عند دراسة اللوائح، يُلاحظ أن السلطان سليم استفاد منها إلى أقصى حد في تنفيذ إصلاحاته. لكن العلاقة بين اللوائح والإصلاحات ستتضح

بشكل أفضل إذا تمت دراسة تلك الفترة بشكل أعمق. تعتبر اللوائح مصدرًا مهمًا لفهم هيكل الدولة العثمانية ونظرة الدولة والشعب لبعضهما البعض، وكذلك لفهم التحول من النظام التقليدي (Çağman, 1999, p. 217–33).

حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت اللوائح تقترح العودة إلى القوانين القديمة كحل للمشكلات، مع الإيمان بأن إحياء النظام القديم سيؤدي إلى حل الأزمات؛ ولذلك كانت ذات طابع داخلي. ولكن اللوائح اللاحقة غلب عليها التوجه نحو الغرب والرغبة في اتخاذه نموذجًا للإصلاح، مما جعلها ذات طابع خارجي (Uğur, 1987).

عصر السلطان عبد الحميد الثاني سنوات الحكم (1876-1909): تطور نظام جمع المعلومات

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، عادت اللوائح لتأخذ مكانة مهمة مرة أخرى في البيروقراطية العثمانية. ورغم أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن يغادر إسطنبول، عاصمة الدولة العثمانية، إلا نادرًا، وهو الأمر الذي كان يُنتقد بسببه من خصومه الذين اتهموه بالخوف، إلا أنه كان بارعًا في إنشاء قنوات لجمع المعلومات عن الولايات. وقد تضمنت هذه القنوات تقارير الجواسيس، والصور الفوتوغرافية التي أُخذت بناءً على طلبه، واللوائح المكتوبة، والتي كانت من أبرز الوسائل التي نقلت أخبار الأقاليم إلى مركز السلطة في إسطنبول. ومن المعروف أن عبد الحميد الثاني أمر بكتابة عدد كبير من اللوائح المتعلقة بمسائل مختلفة وأقاليم متعددة (Kırmızı, 2007, p. 111). خاصّةً بعد إنشاء قسم إحصائي تابع لمجلس الدولة، أصبح على الولاة في الأقاليم تقديم تقارير سنوية تُبلغ إسطنبول بكل ما يجري في ولاياتهم.

تُعتبر اللوائح من الوثائق التي تقدّم معلومات شاملة ومختصرة عن الموضوعات التي تتناولها، كما أنها تقدّم حلولًا للمشكلات، إن وُجدت، وهو ما يجعلها من المصادر السهلة الاستخدام في البحث التاريخي. ومع الأخذ في الاعتبار أن لوائح القرن التاسع عشر كُتبت بخط الرقعة، فإنها تُعد أكثر سهولة في القراءة نسبيًا، مما يجعلها أكثر جذبًا للباحثين. ومع ذلك، يجب الانتباه لبعض الأمور عند تقييم هذه اللوائح، حيث قد تحتوي أحيانًا على آراء شخصية، أو تحيّزات، أو مواقف دفاعية لكاتبها. ومن الممكن أن يكون هناك مبالغة أو تقديم صورة مغايرة للحقيقة بخصوص الموضوع أو الحدث الذي تتناوله اللائحة. لذلك، من الأفضل مقارنة اللوائح بمصادر أخرى، وخاصة الوثائق الأرشيفية، للحصول على نتائج أكثر دقة (Ceylan, 2014, p. 88).

في 27 أغسطس 1880م، أرسلت وزارة الداخلية تلغرافًا مشفرًا إلى الولايات والمتصرفيات، طالبت فيه بإعداد جداول تُبيّن أنواع وعدد الجرائم في المناطق، وعدد السكان، ومعدلات الولادة والوفيات حسب السنوات، مع تحديد الأمراض التي تسببت في الوفيات. كان من المقرر إرسال هذه الجداول خلال عشرين يومًا. كما أمرت الوزارة بأن يقوم الولاة والمتصرفون والقائمقامون بالتجول بين الأهالي لتحديد احتياجات البلاد والسكان وتدوينها بندًا بندًا، بالإضافة إلى تسجيل أسماء الذين يرفضون التجنيد وأولئك الأغنياء من حيث الممتلكات والثروة، وأيضًا الشخصيات ذات النفوذ والسمعة، مع التحقيق في أنشطة القناصل، لا سيما القنصل البريطاني، وإبلاغ السلطات بشأنها (Çelik, K. 2018, p. 346).

من التفاصيل اللافتة في الأمر، التشديد على إعداد التقارير أو "اللوائح" بدقة متناهية وبلا أي نقص، مع التأكيد على عدم تغطية الصحف المحلية لهذا الموضوع، وفي حال نشرت الصحف الأجنبية أي أخبار حوله، يُطلب عدم الرد أو النفي. يُظهر هذا الحرص الشديد من قِبل وزارة الداخلية أهمية الأمر الموجّه إلى الولايات والمتصرفيات. بناءً على هذه التعليمات، تم إعداد تقارير في الولايات والمتصرفيات وإرسالها إلى المركز (Çelik, K. 2018, p. 346).

رؤى عثمانية لإصلاح العراق: قراءة في تقارير محمد باشا وشاكر باشا حول قضايا القرن التاسع عشر:

لا يزال العراق يحتل موقعًا متقدمًا في الأجندة الدولية، ليس فقط بسبب موارده الطبيعية، لا سيما النفط، ولكن أيضًا بسبب قضاياه الأمنية، وتركيبته السكانية، وبنيته العشائرية، والعلاقات الطائفية بين السنة والشيعة. هذه القضايا التي تشغل العراق اليوم ليست جديدة، إذ كانت قضايا مشابهة تتصدر المشهد السياسي والاجتماعي في القرن التاسع عشر. إذا ما استُعيدت الروابط العميقة التي تربط بين القرنين التاسع عشر والعشرين من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يمكن القول إن التقارير التي كُتبت عن العراق في القرن التاسع عشر تحمل أهمية كبيرة لفهم الواقع العراقي الحالي.

في هذا السياق، تأتي أهمية اللوائح والتقارير الرسمية التي كُتبت في العهد العثماني، لا سيما تلك التي تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كمصادر غنية بالمعلومات عن الولايات

العثمانية. لقد شكّلت هذه الوثائق أدوات مركزية في عملية الحكم والإدارة، حيث قدمت للسلطان وأركان الدولة فهمًا معمقًا عن الولايات. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني تحديدًا، أصبحت اللوائح أحد أهم الوسائل لجمع المعلومات حول الولايات، خاصةً أن السلطان نفسه كان نادرًا ما يغادر إسطنبول. ورغم الانتقادات التي وُجهت له باعتباره منعزلًا أو مفرطًا في الحذر، إلا أن عبد الحميد الثاني أظهر براعة فائقة في بناء شبكة معلومات واسعة اعتمدت على تقارير الجواسيس، والصور الفوتوغرافية، واللوائح التي أعدها الولاة.

في ربيع عام 1879م، تصور السلطان عبد الحميد الثاني مشروع إصلاح شامل ومفصل يغطي جميع القضايا من الشؤون العسكرية إلى المالية. بالإضافة إلى ذلك، في أواخر عام 1879م وأوائل عام 1880م، تناول عبد الحميد مسألة الإصلاح في العراق بشكل منفصل، وطلب من جميع المسؤولين المدنيين الكبار في المنطقة، بما في ذلك الوالي والمتصرفين والقائمقامين، إعداد تقارير مفصلة عن احتياجات ومشكلات مناطقهم (Shaw, 1973, p. 359–368; Çetinsaya, 2006, p. 25).

تُعد هذه التقارير بمثابة نافذة تاريخية، حيث توفر رؤى شاملة وموجزة عن الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الولايات العثمانية. ومن خلال هذه اللوائح، لم يقتصر الأمر على تشخيص المشكلات، بل امتد إلى تقديم مقترحات عملية لحلها. هذه اللوائح ليست فقط سجلات إدارية، بل هي أيضًا تعبير عن السياسات التي سعت الدولة العثمانية إلى تنفيذها للحفاظ على سيطرتها وإدارة التنوع الاجتماعي والاقتصادي في مناطق مثل العراق.

أعد محمد باشا، الوالي السابق لبَدْلِيسُ، تقريرًا بتاريخ أغسطس 1892، لتقديم رأيه حول الإصلاحات في العراق. وبعد أن أشاد بخصوبة الأراضي في العراق وقارنها بخصوبة الأراضي في مصر، ركّز على ثلاثة محاور رئيسية: مشكلات الري، المتأخرات الضريبية، والقبائل. وركز بشكل خاص على قضية القبائل، معتبرًا أنها المفتاح لحل جميع المشكلات الأخرى (BOA, Y.EE, 81/2, 11 Muharrem 1310H / 5 August 1892). حاجج محمد باشا بأن من الضروري كسر قوة شيوخ القبائل، مشيرًا إلى أن أفراد القبائل كانوا على استعداد للتخلص من شيوخهم، لكنهم اشتكوا من أن المسؤولين المحليين كانوا يحمون هؤلاء الشيوخ. واقترح أنه إذا تم توزيع أراضي الدولة على أفراد القبائل، وتم الإشراف عليهم من قبل مختارين (رؤساء قرى منتخبين) بدلًا من الشيوخ، فإن العلاقات القبلية، أو بالأحرى التضامن القبلي، سيتلاشى تدريجيًا. وأوضح أن الآثار الإيجابية لمثل هذه السياسة ستشمل نمو الزراعة وتوفير مجندين جدد للجيش، وكتب قائلاً: "من الواضح أنه إذا انتهت هذه الحالة الضارة

وتم توزيع الأراضي على السكان الذين يزرعونها، فإنه في فترة قصيرة سيزدهر العراق بالكامل، وستستفيد الدولة بالكامل من عائداتها ومجندي الجيش وغيرها من الأمور (BOA, Y.EE, 81/2) .

أحال السلطان تقرير محمد باشا إلى المشير شاكر باشا، أحد مستشاريه الرئيسيين. أيد شاكر باشا عمومًا النقاط التي طرحها محمد باشا، وركز، مثله، على قضية البدو. ووفقًا لرأيه، ينبغي أولاً كسر قوة القبائل، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة، ثم العمل على استقرارهم، يلي ذلك تشجيع الزراعة. كما دعم فكرة تشكيل أفواج حميدية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، اقترح شاكر باشا إنشاء ولاية جديدة تُسمى "ولاية الفرات" في شمال العراق كوسيلة للمساعدة في التعامل مع مشكلة القبائل (BOA, YEE 81/2).

يبدو أن السلطان عبد الحميد قد قرأ هذه التقارير بعناية. ففي كتاب "أفكار وذكريات السلطان عبد الحميد الثاني" المؤرخ عام 1899، ورد ما يلي: "يُظهر كتاب بارون فون أوبنهايم حول بلاد ما بين النهرين بشكل رائع الأهمية الاقتصادية لوادي دجلة والفرات. تؤكد هذه الدراسة البارزة، التي تلقيت منها ملخصًا، صحة تقارير الولاة حول مستقبل بلاد الرافدين. وبعد تأكيده على أهمية إنشاء سكة حديد بغداد من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، قال: "إذا تمكنا لاحقًا من إقامة شبكة ري عقلانية، من خلال استغلال نهري دجلة والفرات التوأمين، يمكننا تحويل هذه المناطق القاحلة الحالية إلى جنة، تمامًا كما كانت قبل آلاف السنين (II. Abdülhamid, 1974, p. 94).

وهكذا، فإن فحص هذه اللوائح والتقارير لا يكشف فقط عن تفاصيل السياسات العثمانية تجاه العراق، بل يتيح أيضًا فهمًا أعمق لبنية الدولة العثمانية في تعاملها مع التحديات المحلية. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة الشخصيات التي كانت وراء هذه اللوائح أمر لا يقل أهمية عن تحليل محتواها. فمن هم محمد رشيد باشا وشاكر باشا، وما خلفياتهم الإدارية والفكرية التي جعلتهم في قلب مشروع إصلاح العراق في تلك المرحلة؟

محمد رشيد باشا وشاكر باشا: السير الذاتية وصناعة اللوائح في العراق العثماني:

ولد محمد رشيد باشا عام 1821. يتقن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية، وتقلد العديد من المناصب في الإدارة العثمانية، بما في ذلك نافعة رياستيندي (رئيس النافية)، مدير الناحية، ومتصرف المنتفك ودير الزور. بين عامي 1882 و1884 تم تعيينه بيلربك في الروملي، ثم أصبح

أحد حكام بَدْلِيسُ (BOA, DH.SAİD.d. 25/237).

حقق محمد رشيد باشا بعض النجاح في قمع الفساد وزيادة الأمن العام؛ وطالب الحكومة المركزية بربط دير الزور بشكل أوثق ببغداد وزيادة عدد الأفراد العسكريين المتمركزين في الولاية. بخلاف ذلك، يمكن تلخيص إنجازاته الرئيسية في زيادة الخدمات العامة القائمة بوسائل مثل بناء المدارس والجسور عبر نهر الفرات (BOA, ŞD. 220/20; BOA, ŞD. 2218/58).

شاكر باشا

ولد في 30 مايو 1838 في إسطنبول. اسمه الحقيقي هو أحمد شاكر، وهو أحد أفراد عائلة كابانوغلو، وينتمي إلى عائلة جابان أوغلو، إحدى العائلات البارزة من عشيرة بوزولوس التابعة لبوزوك. كان والده جابان زاده عمر خلوصي أفندي، أما شقيقه الأكبر فهو جابان زاده آغاه أفندي، أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة)، والذي شارك في إصدار صحيفة ترجمان الأحوال مع شيناسي عام 1860، وكان يشغل منصب ناظر البريد وسفيرًا متوسط الرتبة في أثينا (Karaca, 2024 :308, BOA, DH.SAİD.d.606).

تخرج أحمد شاكر باشا من مدرسة الفنون الحربية عام 1856، وشغل منصب مدير البلدية في مدينة روسجوك ببلغاريا برتبة يوزباشي (نقيب). وبفضل الأعمال العمرانية والمشاريع التي أنجزها خلال فترة وجوده في أوروبا، تمت ترقيته إلى رتبة بنباشي (Binbaşı) مقدم من قبل السلطان عبد العزيز (Karaca, 2024:308, BOA, DH.SAİD.d.606).

تم تحويل المهام العسكرية لشاكر باشا إلى منصب إداري مدني، حيث تم تعيينه متصرفًا لمدينة روسجوك في 28 فبراير 1869. عمل شاكر باشا في ولاية طونة (Tuna Vilayeti) إلى جانب مدحت باشا، وعندما تم تعيين مدحت باشا واليًا على بغداد، انتقل شاكر باشا معه إلى هناك وتم تعيينه أيضًا متصرفًا في 11 أبريل 1869. شغل هذا المنصب لمدة عامين، ثم عُيّن معاونًا لوالي بغداد في 13 مارس 1871 بعد مغادرة مدحت باشا. خلال فترة عمله، شارك شاكر باشا في مشاريع مهمة في الولاية، مثل أعمال التعمير، وتحسين النقل، وإصلاح نهر الفرات، وتشغيل السفن. عند انتهاء مهمته في بغداد عام 1872، عاد إلى إسطنبول وانضم إلى لجنة شكّلها علي صائب باشا، مشير الطوبخانة، لمحاكمة الثوار البلغاريين في نوفمبر 1872 (Karaca, 1993).

بسبب الحرب العثمانية–الروسية (1877–1878)، أُعيد تعيين شاكر باشا في الخدمة العسكرية. تم تعيينه برتبة مير آلاى (مير لوا) لأركان جيش الهرسك في 24 يوليو 1877، ثم عُيّن قائدًا

عامًا لمنطقة قره بينار برتبة جنرال في 30 يوليو 1877. بعد شهرين، في 26 أكتوبر 1877، أصبح القائد العام للوحدات العسكرية في منطقة أورخانية قرب شيبكا. عقب انتهاء الحرب، عاد إلى إسطنبول حيث عُيّن رئيسًا لهيئة الأركان العامة، وشغل عضوية كل من ديوان الحرب ولجنة تنظيمات الجيش. وفي هذه الفترة، رُقّي إلى رتبة مشير، وتم تعيينه سفيرًا لدى سانت بطرسبرغ في 10 مايو 1878، وهو المنصب الذي شغله لمدة اثني عشر عامًا. خلال خدمته في سانت بطرسبرغ، كان له دور بارز في متابعة الأنشطة المتعلقة ببلغاريا وأرمينيا، بالإضافة إلى مساهماته المهمة في مفاوضات اتفاقية التجارة بين الدولة العثمانية واليابان (Karaca, 2024, p.308).

بعد مسيرة دبلوماسية ناجحة، أُرسل شاكر باشا عام 1889 إلى جزيرة كريت لمعالجة الأزمة السياسية التي اندلعت هناك. عُين واليًا عامًا للجزيرة وقائدًا استثنائيًا للقوات العسكرية فيها، وقام بإجراء تعديلات على نظام حليبا لاستعادة النظام والأمن. بعد إنجاز مهامه، استُدعي إلى إسطنبول في يوليو 1890 حيث عيّنه السلطان عبد الحميد الثاني مستشارًا خاصًا في قصر يلدز بلقب ياور أكرم. خلال فترة عمله هناك، لعب دورًا بارزًا كمستشار للسلطان في قضايا شملت السياسة الخارجية، الشؤون الأرمنية، مشكلات مصر وبلغاريا، مشروعات السكك الحديدية، والعلاقات مع القبائل العراقية، إضافة إلى قضايا تتعلق بتعزيز الدفاعات العسكرية في البوسفور، تنظيم قوات الحميدية، وأوضاع لبنان واليمن والمغرب وكريت. كما شارك في اللجان الخاصة التي أُنشئت في قصر يلدز لمعالجة هذه القضايا (Karaca, 1993, p.21-92).

أنشأ شاكر باشا لجنة تحقيق بشأن تشكيل أفواج الحميدية، وقدم بعض الاقتراحات لإزالة بعض أوجه القصور فيها (Michael. P.81; Palmer, 1994, p. 249, 258, 389; van Bruinessen, 1992, p. 185) في سياق إصلاحات الدولة العثمانية، عُيّن شاكر باشا في يونيو 1895 مفتشًا عامًا للإصلاحات في الأناضول، مكلفًا بتنفيذ ومراقبة برنامج إصلاحي مؤلف من 32 بندًا في الولايات الستة. تمت صياغة البرنامج استنادًا إلى خطة إصلاحية مكونة من 40 بندًا اقترحتها الدول الأوروبية، وشملت جولاته التفتيشية ولايات طرابزون، أنقرة، قسطموني، وحلب. استمر في عمله لمدة خمس سنوات، حقق خلالها تقدمًا ملموسًا في تنفيذ الإصلاحات، رغم التحديات، حيث دخل معظم البرنامج حيز التنفيذ بحلول عام 1897 (Karaca, 1993, pp.44-64).

توسعت مهام شاكر باشا لتشمل مشروعات تنموية في الولايات الستة مثل تحسين الزراعة،

تطوير النقل، وإعادة التشجير، إلى جانب التركيز على التعليم والإدارة والعدالة. لكن هذه الجهود انتهت بوفاته المفاجئة إثر نوبة قلبية في سينوب عام 1899، حيث دُفن بتكريم رسمي أمر به السلطان عبد الحميد الثاني (Pakalın, 1886–1972, XVII, p.4119–4120; İbnülemin, Son Sadrıazamlar, II, p.1476, 1521).

تميّز شاكر باشا أيضًا بإسهاماته الفكرية، إذ ألف كتابين عن التقويم والنجوم، وكان شغوفًا بالرياضيات والفلك والتاريخ. اشتهر بتنظيم جلسات أدبية وفكرية في قصره، حيث ناقش مع نخبة المثقفين مواضيع أدبية وفلسفية، بالإضافة إلى تأليفه وترجمته لبعض الأعمال المسرحية. وصفه أحمد مدحت أفندي بأنه جندي، شاعر وفيلسوف، بينما أجمعت الشخصيات البارزة في عصره على أنه كان دبلوماسيًا متمرسًا، ذا أخلاق حميدة، نزيهًا، متواضعًا، ومخلصًا في أداء واجباته (Karaca, 2024, p.308).

مقارنة بين لائحة محمد باشا وشاكر باشا: تعددية الرؤية أم وحدة التوجه؟

يمثل كل من محمد باشا وشاكر باشا نموذجًا إداريًا في قلب الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، وقدّما معًا لائحتين مختلفتين في الأسلوب واللغة والوظيفة، لكنهما تشتركان في الهدف الكامن: إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع القبلي في العراق. إلا أن القراءة الدقيقة لهاتين الوثيقتين تكشف تباينات واضحة من حيث المقاربة، والمنهج، واللغة المستخدمة، ما يفرض ضرورة التحليل والمقارنة لفهم تفاعل الدولة العثمانية مع البُنى القبلية بشكل أكثر تعقيدًا وتمايزًا.

أولًا: من حيث الأسلوب والمحتوى، جاءت لائحة محمد باشا أكثر تفصيلًا، وتميل إلى تقديم تشخيص اجتماعي واقتصادي دقيق مدعوم بأرقام، ووصف ميداني لمناطق النفوذ القبلي والعشائري، واقتراحات عملية حول توزيع الأراضي، بناء الثكنات، وتشجيع الزراعة. بينما تتسم لائحة شاكر باشا بالاختزال النسبي، وتقترب أكثر من التوصيات السياسية الموجهة للسلطة العليا، وتتمحور حول الأمن وضبط القبائل وضرورة تأسيس ولاية جديدة (ولاية الفرات) كإطار إداري جديد لإدارة التحدي القبلي (BOA, YEE 81/2).

ثانيًا: من حيث الطابع الفكري، تكشف لائحة محمد باشا عن رؤية إصلاحية واقعية نابعة من تجربة إدارية ميدانية، حيث تركز على الأسباب الجذرية لضعف الدولة في الأطراف: فساد الشيوخ، انعدام الثقة بين السكان والسلطة، وتدهور الزراعة. أما شاكر باشا، فبصفته أحد رجال الدولة المقربين من

السلطان، يركّز على إعادة إنتاج الهيبة المركزية من خلال مشاريع الضبط العسكري وتوسيع نطاق السلطة. هذا يعكس البُعد البيروقراطي المرتبط بالنخبة العثمانية في إسطنبول مقابل البُعد التطبيقي لرجال الإدارة في الميدان (BOA, YEE 81/2).

ثالثًا: من حيث التفاعل مع القبيلة، تُعد لائحة محمد باشا، والي بَدْلِيسُ، والمشير شاكر باشا من أهم الوثائق العثمانية التي تُسلّط الضوء على طبيعة العلاقة المتشابكة بين مشاريع الإصلاح العثماني والبُنى القبلية المحلية في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لا تقدّم هذه الوثيقة مقترحات إدارية عامة فحسب، بل تكشف عن وعي إداري عميق بتعقيدات المجتمع القبلي، وضرورة التعامل معه كعنصر أساسي في صياغة سياسات الدولة، لا كعقبة ينبغي إزالتها فقط.

تظهر من خلال اللائحة محاولة واعية لتفكيك سلطة الشيوخ التقليديين الذين كانوا يحتكرون القرار داخل القبائل ويعطّلون مشاريع الدولة في مجال الزراعة، الضرائب، والتجنيد. وقد اقترح محمد باشا – بدعم من شاكر باشا – إلغاء سلطة المشيخة تدريجيًا، وتوزيع الأراضي على الأفراد، وتعيين "مختارين" منتخبين من سكان القرى بدلًا من شيوخ العشائر، وهو ما يدل على محاولة هندسة نظام اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والرعية القبلية (BOA, YEE 81/2).

وفي سياق معالجة التحديات الأمنية، لم تقتصر الدولة على المعالجات العسكرية، بل أوصت بتوطين البدو الرحّل، وإنشاء وحدات من أفواج الحميدية التي تتكوّن من أبناء العشائر ذاتها، مما يعكس محاولة لاحتواء البُنى القبلية داخل البنية العسكرية والإدارية للدولة. كما اقترح شاكر باشا إنشاء ولاية جديدة باسم "ولاية الفرات" لضبط الامتداد القبلي والتعامل مع تحركات عشائرية واسعة مثل شمر وعنزة، وهي خطوة تعبّر عن إدراك الدولة لأهمية التفاعل الجغرافي والإداري مع الواقع القبلي بدلاً من مواجهته بشكل مباشر (BOA, YEE 81/2).

اللائحة، من خلال لغتها الإدارية الدقيقة، تعكس إدراكًا بأن الإصلاح لا يمكن فرضه من الأعلى فقط، بل يجب أن يُصاغ من خلال فهم حقيقي للتركيبة الاجتماعية والعلاقات القبلية السائدة. فهي توفّر نموذجًا يُظهر كيف أن الدولة العثمانية، خصوصًا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لم تتبنَّ سياسة إصلاحية فوقية مجردة، بل حاولت التكيّف مع البُنى القبلية وتحويلها إلى أدوات فاعلة داخل مشروعها الإصلاحي.

من هنا، تنفرد هذه الدراسة بإبراز هذا التداخل العميق بين الدولة والمجتمع المحلي، وتُسهم في

كشف جانب مهم من تاريخ الإصلاح العثماني ظل مهمّشًا في الدراسات العربية: أن القبيلة لم تكن فقط موضع مقاومة، بل كانت أيضًا موقعًا للتفاوض، والإدماج، والمشاركة في بناء نظام إداري جديد.

رابعًا: من حيث الدور المقترح للدولة، تنطلق لائحة محمد باشا من فكرة "تدخّل الدولة العادل"، الذي يحمي الضعفاء من ظلم الشيوخ ويمنح السكان أدوات الإنتاج، بينما تميل لائحة شاكر باشا إلى مشروع الدولة المركزية السلطوية التي تعيد تنظيم الفضاء القبلي من الأعلى عبر الهياكل الإدارية والعسكرية. هذه المقارنة تُظهر بجلاء أن الوثيقتين تمثلان اتجاهين داخل مشروع الإصلاح العثماني: أحدهما أقرب إلى الإصلاح القائم على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والآخر على ضبط الحدود ومراقبة البنى القبلية.

خامسًا: على مستوى اللغة والخطاب، يستخدم محمد باشا لغة تحليلية سردية غنية بالملاحظات الإثنوغرافية، أما شاكر باشا، فيتبنّى خطابًا رسميًا موجهًا نحو اتخاذ القرار، يُظهر ولاءه للسلطان ويخاطب السلطة المركزية بمصطلحات تقنية مختصرة. هذا الفارق في اللغة يعكس الفجوة بين "الميدان" و"المركز"، بين من يرى تفاصيل الأزمة على الأرض ومن يخطط لها من القصر.

رؤية محمد رشيد باشا للقبيلة والإصلاحات التي اقترحها في العراق (1879م):

جاءت لائحة محمد رشيد باشا، التي تعود إلى عام 1296هـ/1879م، في سياق محاولة الدولة العثمانية تقنين علاقتها بالقبائل العربية في العراق ضمن مشروع أشمل لإخضاع المناطق البدوية وتثبيت سلطة الدولة. وقد قدّم محمد باشا في هذه اللائحة تصورًا إداريًا عمليًا لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقبائل، لا سيما تلك التي كانت تسكن مناطق النفوذ العثماني على أطراف البادية (BOA, YEE 81/2).

رأى محمد رشيد باشا أن التعامل مع القبائل لا يمكن أن يظل قائمًا على المواجهة أو التهميش، بل لا بد من إدخالها في جسد الدولة عبر أدوات إدارية وتنظيمية محددة. وقد ظهر في اللائحة تصور واضح للقبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية قابلة للترويض الإداري، لكنها في الوقت ذاته تشكّل مصدر تهديد إذا تُركت خارج سلطة الدولة. لذلك دعا إلى سياسة مزدوجة تجمع بين الاحتواء والتنظيم من جهة، والردع والانضباط من جهة أخرى (BOA, YEE 81/2).

من أبرز الإصلاحات التي اقترحها باشا، ما ورد في البند الأول، حيث شدد على ضرورة أن "تبقى العشائر في مقاطعاتها المعتادة"، ما يعكس سعيه لإضفاء نوع من الاستقرار الجغرافي ومنع

الترحال غير المنضبط الذي كان يربك محاولات الدولة للسيطرة. وفي البند الثاني، أوجب على كل عشيرة أن تتولى بنفسها حماية الطرق في نطاقها، بما يشير إلى إعادة توظيف البنى القبلية لخدمة المصالح الأمنية للدولة (BOA, YEE 81/2).

كما دعا محمد رشيد باشا إلى تقييد حركة وتنقل القبائل الرحل، الذين كانوا يتنقلون بين مواطن الشتاء والصيف دون إشراف حكومي، ما كان يؤدي إلى صراعات بين القبائل، واضطرابات أمنية، وصعوبات في جباية الضرائب. ولهذا الغرض، اقترح تشكيل لجان حكومية لتحديد مواطن تنقّل كل قبيلة، وإجبارها على الالتزام بمناطق محددة، إلى جانب تشجيع استقرارها عبر تقديم الأراضي الزراعية والبذور، وتسهيل تأسيس قرى دائمة لها. ومن الأمثلة الدالة على رؤيته هذه ما ورد في البند الذي ينص على «تحديد عدد محدد من المنازل لكل عشيرة وتثبيت محل إقامتهم» في سجلات رسمية، في خطوة واضحة نحو إحصاء القبائل ومراقبتها، الأمر الذي يكشف عن سعيه إلى دمجها ضمن النظام الإداري للامبراطورية (BOA, YEE 81/2).

كما دعا محمد رشيد باشا إلى ضبط سلوك القبائل من خلال ربط شيوخها بالدولة عبر الاعتراف الرسمي بهم، بشرط أن يتعهدوا بحماية الأمن وعدم الاعتداء على القرى المجاورة أو قوافل الحجاج والتجار. كما اقترح إنشاء سجل خاص بأسماء الشيوخ وأتباعهم لتسهيل فرض الضرائب عليهم، وتحديد المسؤولية في حال وقوع اعتداء. يظهر في ذلك سعيه لتحويل الزعامة القبلية إلى وظيفة خاضعة للمراقبة الإدارية. ومن البنود الدالة على هذا التوجه، النص الذي يشير إلى تحميل الشيخ مسؤولية أي ضرر يصدر عن أفراد عشيرته، ومعاقبته في حال تكرار المخالفات (BOA, YEE 81/2).

أما من حيث الأمن، فقد نصّت اللائحة على توزيع الأسلحة بصورة محددة، ومنع امتلاكها دون إذن رسمي، في محاولة لفرض احتكار الدولة للعنف المشروع. ودعا محمد رشيد باشا كذلك إلى تشكيل لجان محلية تُشرف على حل النزاعات القبلية، ولكن بإشراف موظفين عثمانيين لضمان ألا تتحول تلك المجالس إلى أدوات لتعزيز السلطة التقليدية للقبائل (BOA, YEE 81/2).

وتجد هذه الرؤية انعكاسًا عمليًا واضحًا في مواد لاحقة تعود إلى فترة إشرافه على ولاية الموصل، والتي تُظهر تطبيقًا مباشرًا لتصوراته النظرية من خلال تنظيم العلاقة مع قبائل شمر ومحيطهم الجغرافي في الجزيرة والموصل. فقد تناولت هذه المواد – التي تعود إلى عام 1879 – مقاربات إدارية واجتماعية واضحة لضبط المنطقة دون الاعتماد الحصري على الحملات العسكرية، بل

من خلال إصلاحات مؤسسية وتنموية. على سبيل المثال، اعتبر محمد رشيد باشا أن قضاء رأس العين الذي يقع لا يتمتع بأهمية سياسية أو استراتيجية، ولذلك فُصل إداريًا عن لواء الكوكب دون أثر مالي كبير، اعتمادًا على الترشيد في توزيع الموظفين الأمنيين والإداريين، خاصة في ظل وجود فائض منهم في مناطق مثل حلب. وبدلًا من اللجوء إلى المواجهة مع قبائل شمر، اقترح إعادة توطينهم على ضفاف نهري الخابور ودجلة، وربطهم بمصادر المياه والمراعي الحيوية لحياتهم، بما يجبرهم تدريجيًا على الخضوع لمنطق الدولة، ودفع الضرائب، والتخلي عن البداوة والنهب (BOA, YEE 81/2).

وفي الوقت ذاته، تظهر هذه النصوص وعيًا إداريًا واقعيًا بحدود القوة. فالتجارب التي جرت في تسكين بعض العشائر – كما في منطقة كاف – أدت إلى نتائج عكسية تمثلت في تهجير السكان المستقرين نتيجة "شر القبيلة"، على حد تعبيره، ما يؤكد أن المشروع الإداري كان يحتاج إلى تهيئة اجتماعية وثقافية موازية. كذلك ربط الباشا الزعامة القبلية بالمسؤولية الجنائية والإدارية، داعيًا إلى محاسبة الشيوخ عن أفعال أتباعهم، وهي رؤية تستكمل توجهه نحو جعل البنية القبلية أداة داخل الجهاز البيروقراطي العثماني.

إن لائحة محمد رشيد باشا، وما تبعها من تطبيقات إدارية على الأرض، تعكس إدراكًا عميقًا بأن إخضاع البادية لا يتم فقط عبر الردع، بل من خلال الدمج التدريجي للقبائل في منطق الدولة الحديثة، عبر أدوات التنظيم، الجباية، إعادة توزيع الموارد، والمراقبة الإدارية، دون أن يتخلى عن خيار الردع حين تقتضي الضرورة.

رؤية شاكر باشا للقبيلة والإصلاحات التي اقترحها في العراق (1892م):

رؤية شاكر باشا للقبيلة، كما وردت في لائحته لعام 1890م (1307هـ)، تختلف بشكل لافت عن رؤية محمد رشيد باشا، من حيث الأسلوب والأهداف. فعلى الرغم من أن كلا الرجلين شغلا منصب والي بغداد، فإن شاكر باشا عكس في لائحته فهماً أكثر مرونة وتعقيدًا للبنية القبلية، مستندًا إلى الواقع السياسي والاجتماعي الذي فرضته التحولات التي شهدها العراق في أواخر القرن التاسع عشر (BOA, YEE 81/2).

لقد رأى شاكر باشا أن القبائل ليست فقط مصدرًا للاضطراب، وإنما أيضًا عنصراً يمكن توظيفه لصالح الدولة إذا ما أُحسن تنظيم علاقتها بالسلطة المركزية. ففي حين دعا محمد رشيد باشا إلى

إضعاف الشيوخ وإزالة سلطتهم تدريجيًا، سعى شاكر باشا إلى دمج الشيوخ ضمن الجهاز الإداري للدولة دون إلغاء مكانتهم الاجتماعية، عبر آليات قانونية ورسمية (BOA, YEE 81/2).

تظهر هذه المقاربة جلية في البند الذي ينص على ضرورة "تنظيم رُتب وامتيازات الشيوخ وفق لوائح رسمية، تمنحهم صلاحيات محدودة مقابل التزامهم بجمع الضرائب وحفظ الأمن". وهنا يتضح أن شاكر باشا كان يطمح إلى تحويل شيوخ العشائر من قادة مستقلين إلى وكلاء محليين للدولة، مع المحافظة على مظهرهم الاعتباري داخل قبائلهم (BOA, YEE 81/2).

علاوة على ذلك، لم يُبدِ شاكر باشا رفضًا قاطعًا للتنقّل البدوي، بل اقترح تنظيمه وضبطه. ففي أحد البنود، أشار إلى أهمية "ضبط حركة القبائل الرحل بما لا يتعارض مع مصالح الدولة الزراعية والأمنية"، مقترحًا أن يتم تنسيق مواسم الترحال وتسجيل خطوط التنقل في دفاتر رسمية، لتقليل النزاعات بين القبائل من جهة، وضمان القدرة على مراقبتها من جهة أخرى (BOA, YEE 81/2).

وقد عبّر شاكر باشا أيضًا عن إدراكه لأهمية دور القبائل في الدفاع عن الدولة ومشاريعها، خصوصًا في المناطق الحدودية. ففي بعض البنود، دعا إلى تسليح بعض القبائل الموالية ومنحها امتيازات مقابل مشاركتها في ضبط الأمن وحماية الطرق، بما يشبه النموذج شبه العسكري للقبائل المتحالفة مع الدولة (BOA, YEE 81/2).

بشكل عام، يمكن القول إن شاكر باشا اتبع مقاربة إصلاحية تشاركية، قائمة على إشراك القبيلة لا إقصائها، وتحويل البنية القبلية إلى أداة في يد الدولة، بدلًا من أن تبقى منافسًا لها. وهذه الرؤية تمثل تطورًا واضحًا في الفكر الإداري العثماني تجاه القبائل، حيث تحوّلت القبيلة من "مشكلة ينبغي حلّها" إلى "قوة ينبغي احتواؤها وتوظيفها".

خطاب السلطة ومأزق الإصلاح: قراءة نقدية في لوائح محمد رشيد باشا وشاكر باشا حول العراق القبلي (1879م)

تتجلى في لوائح محمد رشيد باشا، والي بَدلِس، وشاكر باشا، نائب الموصل، ملامح خطاب سلطوي كلاسيكي يُعبّر عن موقف الدولة العثمانية تجاه القبائل العراقية، خصوصًا في مناطق الجزيرة والفرات، في أواخر القرن التاسع عشر. هذا الخطاب يُصاغ في سياق محاولة بسط الهيمنة الإدارية على مناطق تُعد من الأطراف، وتتميز بوجود قبلي قوي، وظروف اقتصادية وأمنية هشة.

تنظر اللوائح إلى القبائل البدوية، وعلى رأسها شمر وعنزة، بوصفها مصدرًا للفوضى ومشكلة أمنية مزمنة، فتصفهم بأنهم "لا يعرفون القانون ولا النظام"، وتُحمّلهم مسؤولية تدهور الزراعة، وهجرة السكان، وتعطيل الأسواق. وفي المادة 16 مثلًا من لائحة محمد باشا، يُتهم الشمريون بالاعتداء على القرى، وتخريب السدود، وسرقة القوافل، مما يعزز صورة "القبيلة المتمردة" التي يجب إخضاعها بالقوة. وهكذا تُصاغ السلطة كحامية للنظام وراعية للتقدم، في مقابل تصوير القبائل كعقبة أمام التمدن والتنمية، دون محاولة لفهم منطقها الداخلي أو آليات تنظيمها الاجتماعي (BOA, YEE 81/2).

هذا الخطاب لا يقتصر على الوصف السلبي، بل يُترجم إلى سياسات عملية تُفضّل الردع العسكري والتنظيم الإداري على الشراكة أو الإدماج. فالحلول المقترحة تتمثل في إنشاء الثكنات، وتشكيل الكتائب، وتوسيع الرقابة، كما في المادة 19 من اللائحة، التي تدعو إلى إنشاء حكومة جديدة في منطقة الخابور وتعيين ضباط أكفاء لفرض السيطرة. وهنا يظهر الخطاب بوصفه أداة إنتاج واقع إداري–أمني جديد، وليس مجرد توصيف (BOA, YEE 81/2).

لكن ما يميز رؤية محمد باشا جزئيًا هو إدراكه لبعض أبعاد الإصلاح الاقتصادي، حيث يدعو إلى دعم الزراعة، وبناء السكك الحديدية، وتشجيع الاستثمارات، ما يعكس توجهًا حداثيًا مشروطًا بتوفر الأمن. غير أن هذا الطموح يتراجع أمام منطق القوة، إذ تفترض اللوائح أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد "إخضاع القبيلة"، دون التفكير في إدماجها بشكل تفاوضي ضمن مشروع الدولة (BOA, YEE 81/2).

إن الطابع العمودي لخطاب السلطة، والذي يتجاهل ثقافة القبائل وهياكلها الذاتية، أدى إلى فشل كثير من هذه الإصلاحات أو تراجعها. فاللوائح تُفرط في استخدام لغة "إعادة التنظيم" و"الطاعة" و"التحصيل"، لكنها تفتقر إلى لغة المشاركة أو التفاوض، وهو ما يتضح في غياب أية إشارة إلى المجالس المحلية أو تمثيل زعماء القبائل في اتخاذ القرار، ما يعكس تصورًا أحاديًا للحكم، يعتمد على إخضاع الأطراف لا تمكينها (BOA, YEE 81/2)

إن خطاب السلطة في لوائح محمد باشا وشاكر باشا يعكس مأزق الدولة العثمانية في أواخر عهدها: فهي بين مطرقة السيطرة المركزية وسندان التحديات المحلية. ورغم محاولات التحديث والإصلاح، فإن اعتمادها المفرط على الأمن والعسكرة، مع تهميش القوى الاجتماعية، أضعف من فاعلية مشاريعها (BOA, YEE 81/2). وبالتالي، فإن هذه اللوائح تمثل مصدرًا مهمًا لفهم حدود

المشروع الإصلاحي العثماني، وتُبرز في الوقت ذاته الحاجة إلى إعادة التفكير في علاقة المركز بالأطراف، ليس فقط بوصفها إدارية أو عسكرية، بل بوصفها علاقة سياسية وثقافية تحتاج إلى تأسيس ثقة متبادلة وشراكات حقيقية.

وما يلفت الانتباه في هذا السياق، هو تقاطع هذه اللوائح مع ما بات يُعرف في الأدبيات الحديثة بـ"الاستشراق العثماني (Ottoman Orientalism)"، أي تلك النزعة التي مارستها النخبة العثمانية نحو "أطرافها الداخلية" من خلال تبني خطاب إصلاحي يُبرز تخلّف بعض المناطق ويبرر التدخل الإداري فيها. فكما يشير المؤرخ التركي Selim Deringil، فإن الدولة العثمانية طوّرت خطابًا يقوم على "تمدين" ولاياتها الشرقية والجنوبية، مستخدمةً أدوات تشبه إلى حد كبير الأدوات التي استعملها الاستعمار الأوروبي في خطاب "التمدين" في مستعمراته (Deringil, 2003, p. 311–342) وفي هذا الإطار، يمكن قراءة لائحة والي بَدلِيس ولائحة شاكر باشا كممارستين إصلاحيتين تتضمنان بُعدًا سلطويًا استشراقيًا يعكس نظرة الدولة إلى الأطراف بوصفها مناطق تحتاج إلى تقنين، وضبط، و"تحضير" إداري وأمني.

كما أن هذا المنظور يعزّزه ما ذهب إليه المؤرخ اللبناني Ussama Makdisi في تحليله للعلاقة بين المركز العثماني ومناطقه العربية، حيث رأى أن السياسات الإصلاحية لم تكن محايدة، بل كانت مشبعة بخطاب تفوق حضاري ينبثق من العاصمة. وهو ما نلمسه بوضوح في مضامين اللوائح، سواء في التصورات الأمنية أو في محاولات تنظيم القبائل أو فرض أنماط إدارية جديدة، تعكس رؤية فوقية تسعى إلى إعادة إنتاج "المجتمع المحلي" وفق تصوّرات إسطنبول (Makdisi, 2002, p. 768–796).

وفي المحصلة، فإن هاتين اللائحتين تُظهران بجلاء كيف حاولت الدولة العثمانية التوفيق بين ثقل التقاليد الإدارية العثمانية ورغبتها في التحديث، مستعينةً بما توفره لها البيروقراطية المركزية من أدوات تنظيمية. وفي الوقت ذاته، تكشفان عن رؤية ذات طابع "استشراقي داخلي"، تسعى إلى إعادة إنتاج الهامش وفق منطق المركز، مما يجعل هذه الوثائق مدخلاً غنيًا لفهم ديناميات الحكم العثماني في لحظته الأخيرة، وتفتح المجال لدراسات أوسع تربط بين السياسة والإصلاح والخطاب السلطوي العثماني في الولايات النائية.

لوائح محمد باشا والي بَدْليسَ السابق ومشواره شاكر باشا بشأن العراق

مراجعات شاكر باشا

قام خادمكم والي بَدْلِيسَ السابق محمد باشا بالنظر في المراجعات حول القبائل المقيمة في المناطق التابعة لولايات البصرة وبغداد والموصل عدة مرات واحدة تلو الأخرى، بناءً على المذكرة من كبير الكُتّاب الواردة إلى خادمكم في 5 أغسطس سنة 1296 تحت رقم 944، الصادرة بناءً على فرمان حضرة صاحب مقام الخلافة، والذي يُعَدّ شرفًا لي.

كما ورد في البند الرابع والثلاثين من قائمة المراجعات، فإن معظم الحكومات البابلية والآشورية التي ظهرت في منطقة العراق العربية في الماضي، وثروة العباسيين ونفوذهم في الإسلام، يعود إلى خصوبة تربة الجزيرة، وأثرها الكبير في اكتساب العمارة والمدنية.

بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ومع فقدان قدرة وادي الفرات على أن يصبح طريق الهند، ومع قلة تسويق المحاصيل والمنتوجات المحلية، بدأ سطوع جميع المناطق المعمورة جهة الجزيرة والشام يتخافت وتقل أهميتها، وبدأ أهالي المناطق بالهجرة من أوطانهم، والمناطق التي تبقّت أصبحت مكانًا لمرور بعض عرب الصحراء المتوحشين (البدو)، الذين لا يعرفون القانون ولا النظام، ويومًا فيومًا وفي ظرف مدة قصيرة بدأ تأثيرهم يمتد إلى نواحي الجزيرة وجبال أورفة وديار بكر.

لم تعد القرى في منطقة الجزيرة تؤدي ما كان عليها للحكومة، حيث جاءت عشائر شمر الذين أتوا من مرتفعات جبال شمر على زمن من هو علي باشا، وكانوا يسكنون في أربعمائة خيمة؛ ولكن الآن ارتفع العدد إلى ثمانية عشر ألف خيمة، وهم يشكلون عقبة كبيرة أمام عودة الأهالي إلى منطقة الجزيرة، وذلك بسبب موقفهم ووحشيتهم.

رغم شهرة هذا الجزء من الجزيرة منذ العصور القديمة بقدرته الطبيعية على الإنتاج، إلا أنه فُقِد منذ زمن، لأن المزارعين لم يتمكنوا من مقاومة اضطهادات قبيلة شمر، لهذا فمن الطبيعي علينا التركيز على إعادة توطين الأهالي الذين تركوا مواطنهم وهم على استعداد للزراعة، وتوفير مكان لتسويق المحاصيل المحلية ثانيًا، والقيام بأعمال مفيدة كبناء وتأسيس مرافق خيرية، وإنشاء سكة حديد تربط الجزيرة بمحاذاة وادي الفرات بالخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط بعضهما ببعض، وإن لم يكن ذلك فعلينا إنشاء شركة للعبارات على نهر الفرات، وبهذه الإجراءات نضع حدًا لاضطهادات وفظائع قبيلة شمر.

إن القبائل البدوية التي تعيش في الصحراء ليس لديها بالفعل أي شيء يستحق التدمير والأخذ

والنقل، لهذا فهم يغادرون باستمرار دون تردد، وبفضل سرعة خيولهم يستطيعون الابتعاد عن هجوم العساكر، ومن الطبيعي أنه في حال تعيين مجموعة صغيرة من الجنود لملاحقتهم أن يعودوا بلا فائدة، وفي هذه الحالة، من الضروري اتخاذ التدابير المناسبة والاحترازية من أجل تحقيق الغرض ضد قبيلة شمر، وفي عرض خادمكم محمد باشا أن قبيلة شمر والعشائر الأخرى وقبيلة عنزة والأهالي الموجودين في الجزيرة الذين يتعين عليهم السير خلف جمالهم باتجاه الشام موسمًا في السنة يحتاجون أنهار دجلة والفرات والخابور. ولهذا السبب فإن هؤلاء العشائر عليهم التقرب ممن يعيشون بالقرب من تلك الأنهار، كما أن عليهم التقرب ممن يسكنون في منبع نهر الخابور، المنطقة التي تُدعى رأس العين، والتي هي موطن المهاجرين الشيشان، وإلا فإن القبائل لن تتمكن من الاقتراب من النهر.

علينا بناء بؤر عسكرية مصنوعة من الطين في تل الكواكب والشدادية البصيرة، وأيضًا على نهري دجلة والفرات من تكريت إلى الموصل، ومن الفرات إلى الرقة، وسيكون عدد كافٍ من المشاة ومعهم البغال وتزويدهم بما يحتاجون من الطعام من وقت لآخر، وبذلك فإن الخلاص لن يكون إلا بالطاعة الكاملة للحكومة ودفع الضرائب والقيام بالزراعة للأراضي بعد أن كان اعتياد القبائل تلقي الضرائب.

توسيع دوائر الشرطة تدريجيًا وفتح مراكز على سفوح الجبال في محافظتي الموصل وديار بكر وفي النقاط القريبة من الماء، فبعد هروب الناس من تلك المناطق خوفًا من الاضطهاد وحرمانهم آنذاك من الزراعة قاموا بالعودة إلى أماكنهم وبدأوا بالعمل الزراعي وتحويل الرمح المستخدم إلى محراث على الخيل وأدوات أخرى.

بالنسبة للأراضي الخصبة التي تملك قيمة زراعية عالية، يتم توفير معدات للأرض والمزارع بهدف تسهيل الزراعة، وسيكون ذلك إمّا عن طريق الشركات الخاصة أو الصناديق الزراعية، وحتى إنه سيتم استخدام بعض القنوات التي طالب باستخدامها الأهالي لجلب الفائدة المادية والمعنوية أيضًا. وتشكيل كتائب من الحميدية وذلك لحماية الزراعة والفلاحة من مجموعات الأشقياء، حيث سيكون واجبًا عليهم الانصياع للنظام وقوانين الدولة، وبتطبيق هذه الإجراءات فإنه لا بد أن تعود المنطقة المأهولة إلى وضعها المزدهر، وأيضًا ستعود ولاية مزدهرة وغنية ومعمورة على مستوى عالٍ كما هو حال ولاية مصر.

بناءً على كل التفاصيل المشمولة، وبصرف النظر عن الخلاف بين مساعدي الباشا المذكور في بعض الأمور، فإن المواد أو التفرعات الأخرى تستحق الموافقة، وبشكل أساسي قضية ضم قبيلة

شمر والجزيرة نهر الفرات إلى ولاية الموصل.

في الحقيقة، هناك حاجة إلى بناء مركز شرطة على الأنهار وفي خابور في منطقة كوكب والشدادية والمواقع الأخرى، وإذا لزم الأمر أيضًا بناء ثكنات عسكرية يُوضَع فيها جنود وعساكر لإدارة المياه، وأيضًا ربط مصالح قبائل شمر والعشائر الأخرى مع مصالح الدولة، ولكن هذا جميعه يتعارض مع الغرض العام لضمها إلى الموصل. أمّا بالنسبة لعشائر عنزة، فإنه لا يصح التفكير في إدارتهم من وسط الموصل، لأن إدارتهم ستكون أشبه بالنضال، فهي ممتدة من أراضي بغداد إلى فلسطين في المناطق الشامية. وأكد مساعدو الباشا المذكور على الإصلاح عندهم في المادة الخامسة والعشرين من لائحته، ومن وجهة النظر هذه ستكون فقط محاولة للإصلاح وستكون مهمة اختيارية، وهذه الإصلاحات لن تكون مقتصرة على قبائل شمر فحسب، بل من الضروري أن تكون على الأرض العربية جميعها، فإنه لا داعي للتضحيات في نهاية المطاف، ويكفي فقط أن يتم نقل الولاية الوسطى إلى نهر الفرات.

يتم تشكيل ولاية الفرات على الامتداد من مسكنة إلى المنطقة الكنعانية، وتعيين مجموعة من الضباط الذين كانوا على علم بالأوضاع في تلك المناطق، وأيضًا تعزيزهم بكتائب من الجيش الرابع والخامس والسادس عند الضرورة. وإذا تم تعيين محافظ وقام بتحقيق الأمن والنظام فإنه لن تكون هناك حاجة لاستخدام السلاح.

وبهذه المناسبة، لدى أفراد العشائر الساكنة في الخيام وتعمل بالزراعة على ضفاف الأنهار رغبة وحاجة في توفير مكان للمسكن وحديقة حولها، وهناك أمل في تحقيق هذه الحاجة، وخاصة عند القبائل التي انضمت إلى قبيلة شمر وامتد ذلك حتى عند قبيلة شمر وعنزة نفسها، وإجراء هذه الإصلاحات على امتداد الخط الفاصل المرسوم بين الأناضول والجزيرة العربية على طول الطريق السلطانية المملوكية يساعد في تحسين أوضاع القارة العربية بأكملها.

أمّا بالنسبة لتوطين العربان، فكما في قائمة اللوائح التي قدمها خادمكم رئيس البلدية مؤنس أفندي قبل سنتين، وعرض فيها فتح مكتب لإعادة توطين وتسكين الأهالي، وتتضمن تفاصيل توزيع الأراضي والمعدات الزراعية من قبل شركات خاصة، وهناك إمكانية أيضًا لتشكيل قرى في بعض الأماكن، وإذا لم يكن ذلك ممكنًا فمن الممكن إنشاء قنوات خاصة من أجل ريّ الأرض في الصحاري العربية وجعلها أرضًا منتجة وتقديم المساعدة الزراعية والبذور لهم.

كما نعرض منح خُدّامكم أراضيَ مناسبة، وذلك بشرط إقامة مزارع وكروم العنب وجعل الأراضي

في الصحاري العربية مناطق حضرية، ويتم استيفاء العُشر من الحاصلات، وعلى الرغم من أنه سيتم تخصيص مبلغ العشر سواء زُرِعت الأرض أو لم تُزرع، إلا أن تسجيل السعر سيتم بعد خمس سنوات، وسيكون هذا مفيدًا جدًا.

حسب بيانات التحقيقات التي وصلت من عشيرة جاف، تبيّن أن أفراد هذه القبيلة كانوا يتعرضون للاضطهاد من قبل الرئيس، ولحل هذه المشكلة يلزم القضاء على نفوذ معظم الرؤساء تدريجيًا وتعيين أحد مساعدي الباشا المشار إليه ليصبح حاكم منطقة الصحراء، وإذا لزم الأمر يمكن إقامة لواء صغير خارج ولاية عثمان بيك وتعيين متصرف فيها.

وفيما يخص قضية الزنجي وطالبه في البشيدر، فقد وصلت المسألة أخيرًا إلى اللجنة العسكرية، ويعود الوضع الحالي لقبيلة البشيدر إلى تسامح الحكومة المحلية وتدخل الطلبة المتعلمين والصوفية في شؤون الحكومة، ومن أجل إيقاف تدخل قبيلة البشيدر كان الخيار الأمثل تأديب اثنين من المتصوفين في شؤون الحكومة المحلية، وتوجيه النصيحة والترهيب للحكومة المحلية للعمل وفق المصلحة.

إليكم الآن ملخص التدابير من أجل تحسين وإصلاح وضع الجزيرة، ونقدم هذه التفاصيل، والإجراء متوقف بناءً على رأي حضرة الخليفة سديد الرأي، وفي هذا الباب وفي قاطبة الأحوال الأمر والفرمان لحضرة وليّ الأمر أفدناه.

14 أيلول سنة 1296 خادمكم المساعد/ المشاور أكرم شاكر

لوائح محمد باشا

المادة رقم 1: تقع ولايتا بغداد والبصرة عند ملتقى الأنهار الفرات ودجلة والجداول المتفرعة منها. يتألف سكان هذه الولايات المذكورة أعلاه من ثلاثة أقسام، أولها سكان المدينة والبلدات والقرى، وثانيهما السكان الآمنون في بيوت مصنوعة من القش، أما الجزء الثالث فهم سكان الخيم السوداء، وهؤلاء ينقسمون إلى جزأين، الأول يعيش في الخيم السوداء ويعملون في الزراعة، بينما يعتاش الجزء الثاني من رعي الأغنام، وهم القسم الرُّحَّل داخل السنجق الذي يخضعون له. ولا يحصل أهالي العشائر الواقعة عند تلك الأنهار على دخل وأرباح تكفي لتغطية نفقاتهم. ويتراوح مجموع سكان المدن والبلدات والقرى من خمسة وثلاثين إلى أربعين ألف أسرة، ويتوفر أكثر من خمسة آلاف متجر ومقهى ونزل ومتاجر في المدن والبلدات المذكورة أعلاه. وبسبب انشغال أهالي هذه المناطق بالتجارة والخدمة المدنية أصبحت الزراعة شبه مفقودة فيها.

المادة رقم 2: تتميز أراضي هذه المقاطعات والولايات بالخصوبة وقدرتها على الإنتاج، ولهذا فإنه لا شك بأن عائداتها كليًا ستتم زيادتها خلال فترة قصيرة وستكون قرينة ومشابهة لمصر، أما الوضع الحالي فهو سيئ جدًا بالنسبة لأهالي هذه المقاطعات ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الزراعة، وهو الذي سبب أيضًا تدني مستوى العائدات، وأن على الدولة القيام بإعفائهم من جزء كبير من المصاريف والضرائب.

المادة رقم 3: بسبب عدم العمل على إعمار هذه الأراضي الخصبة فإن الدولة لا تجني أيًا من العائدات في هذه الأراضي. ويبلغ عدد البيوت المبنية في ولايتي البصرة وبغداد حوالي 35–40 بيتًا، وعدد الحصر التي يسكن بها جزء من المزارعين حوالي 80 ألفًا، وعدد الخيم التي يعيش فيها جزء من المزارعين تقريبًا 35–40 خيمة، والخانات التي يعيش فيها أصحاب الأغنام والجمال يبلغ تقريبًا 15 ألفًا، وهكذا يكون المجموع تقريبًا 175 ألف خانة.

المادة رقم 4: لن يتم أخذ ضرائب من المدن والبلدات والقرى المذكورة ويتم تحرير إعداد السكان والبيوت، كما يتم إقامة القرعة بينهم. ويتم ترغيب الأسر والأهالي الذين يعيشون في القش والخيام على بناء أبنية لهم، أما الذين يعيشون في الحصر وهم دائمًا لا يريدون تغيير مأواهم فعليهم الانشغال بزراعة الأرز والقمح والشعير. وهذه الأسر في هذه القبائل كل مائة أسرة هي مستعدة لمهاجمة مجموعة أخرى تحت حكم الشيخ وذلك بتشجيع منه، ويستجيبون دائمًا لأمره، وهو يأخذ أيضًا أكثر من نصف محاصيلهم. ونظرًا لبعض تحالفات الشيوخ وتمردهم فإنه من الضروري الحصول على قوة ودعم من الدولة والجيش.

المادة رقم 5: إذا طلب المزارعون المذكورون التخلص من حكم وإدارة رؤساء وشيوخ القبائل، فإن المسؤولين عن المنطقة لا يقومون بالإصلاحات. ومع الأسف، مع عدم وجود حل لهذا الموضوع، فإن المزارعين لن يستفيدوا من المنتجات الزراعية وسيكونون في حالة دائمة من المشاكل والقيام بأعمال الفساد.

المادة رقم 6: على الرغم من تدفق نهري دجلة والفرات على الأراضي الواسعة للمقاطعات المذكورة أعلاه منذ العصور القديمة، إلا أن سبب عدم الاستفادة من هذه الأنهار المذكورة والأراضي الخصبة هو عدم كفاءة الشيوخ المسؤولين. وقد دفع الضغط الممارس من قبل الشيوخ على الأهالي إلى الابتعاد عن هذه المنطقة، كما يقوم الشيوخ باحتكار النشاط الزراعي والرخاء دون أن يأخذوا بعين الاعتبار مأساة وبؤس السكان والقبائل التي تعيش في المنطقة. وعلى الرغم من وجود

السركسيين الذين يحملون الدرجة الثانية من الشيوخ، إلا أنهم لا يريدون أن يكونوا تحت تأثير الحكومة، وكسائر الناس يجرون في متابعة الشيوخ.

المادة رقم 7: بسبب سيطرة الشيوخ المذكورين على الأراضي الزراعية وعلى الأبنية، وتعرض الأهالي دائمًا للتنفير من الحكومة، وخوف الأهالي من المشايخ، وذلك لأن المشايخ لهم القدرة على حرمانهم من مصدر رزقهم ودخلهم، وأنهم يعاملونهم معاملة المجموعات الرحل؛ نوصي بتوزيع الأراضي على الأهالي لمساعدتهم في التخلص من الأوضاع الصعبة، الأمر الذي يعود بالنفع على العراق التي سوف تكون قادرة على الاستفادة من العائدات الناتجة وتزدهر، وستتمكن أيضًا من تجنيد أعداد إضافية من العساكر.

المادة رقم 8: نتيجة لاستمرار سيطرة المشايخ على بغداد والبصرة تم استدعاء جنود أتراك وأكراد من أماكن أخرى للحفاظ على النظام العام واستعادة سيطرة الدولة عليهما، وإرسال أربع أو خمس كتائب لكل منهما، الأمر الذي يتسبب في تكبيد الدولة أموالًا باهظة. ومن أجل تحسين الوضع في العراق وزيادة دخل التجمعات لا بد من التخلص من تأثير الشيوخ وروابطهم. وبالرغم من أن السركسيين في الدرجة الثانية من الشيوخ، إلا أن القبيلة كانت أقرب إلى الشيوخ بسبب صلة القرابة الموجودة بينهم. ولعدم قيام الحكومة بتغيير هذه الأعراف السارية لهذا استمر الوضع وبقي على ما كان عليه.

المادة رقم 9: قضية إلغاء المشايخ سالفة الذكر سوف تؤدي إلى تيسير وتحسين الحال العام وإلى نجاح عملية الإصلاح العام. وسيتم إلغاء المشايخ من العشائر القريبة من المراكز والولايات والألوية الرئيسية، وستجمع العشائر إلى خمس أو ست مجموعات يُعيَّن عليها قائد لكل منطقة، ولكل عائلة سوف يتم وضع مختار، وتطبيق هذه الخطة ضروري جدًا لوضع حد للتوترات والمشاكل الحالية. والزراعة في قضاء الهندية التي اشتهرت منذ عام 84–85 بنفوذ شيوخها لن تمر عن طريق المشايخ، ونوصي أن تمر عن طريق المخاتير التابعين من الدرجة الثانية والثالثة المترأسين لتسعمائة بيت أو خانة. ونتيجة الترتيبات ونقل توزيع الأراضي إلى الأعيان الذين أطلق عليهم اسم "سردار" وتحرير باقي الإجراءات عن طريقهم، فإنه لم يعد هناك اعتراف بالشيوخ في منطقة الهندية سالفة الذكر. ونتيجة لهذه التدابير توفرت الوسائل لتجنيد أفراد من بينهم من القرى في هذه المنطقة، وفي الوقت الذي أمكن تنفيذ كافة أعمال الإصلاح المقررة سابقًا، فإن تغيير وظيفة متصرف كربلاء أعاد للشيوخ هيبتهم مرة أخرى، وذلك بتكريسها مليونين ونصف من الثروة، وعاد الفساد والقتل كما كان دون أي انقطاع.

المادة رقم 10: في سنوات 89–90، بعد تخلص أهالي محافظة تعز الواقعة في اليمن من ظلم وحكم الرؤساء والمشايخ شوهد الكثير من المحسنات والفوائد، إلا أنه مع انفكاك وضعف المتصرفية رجعت حالها كما كانت سابقًا سيئة. ونظام المشيخة الذي تسبب في عدم أخذ عساكر لتجنيدها من اليمن كان ذلك السبب في حلول الفساد مرة أخرى في اليمن مثل العراق.

المادة رقم 11: في حال إقامة هيئة المشايخ المذكورة بالتحالف مع الأهالي واختيار مختار منهم، ثم تشكيل مجلس بالانتخابات وتفريق الأعضاء وتنظيم التجمعات بفضل الأعضاء وقرارهم، فإنه خلال فترة وجيزة سيتم التخلص من الحالة البدوية والعشائر وتأسيس الحضارة وكسب الأشغال العامة، وفي هذه الحالة فسيتم حماية الثروة المكتسبة من الصناعة والكروم والبساتين من الفساد والقتال. وسيتم زيادة الواردات التي ستحصل عليها الدولة، ومن بين 130–140 بيتًا من العشائر المجاورة تقريبًا سيتم تجنيد العساكر بواسطة القرعة والعمل على زيادة القوة العسكرية للجيش الهمايوني السادس.

المادة رقم 12: لكون العشائر التي تسكن تحت الخيم مشهورة بالمبارزة منذ صغر سنها، لهذا فإنه مأمول تشكيل وتنظيم عشرين فوجًا من الفرسان من ولايتي بغداد والموصل.

المادة رقم 13: الأهالي الرحل الذين لا يملكون البيوت، المشكلين الجزء الأعظم من الخطة العراقية، والذين لا يملكون أيضًا وسائل نقل مثل الإبل والبغال، ويسكنون تقريبًا في 150 إلى 200 ألف بيت من الحصر، ويسكنون في 150 قرية، ويستخدمون الجداول المتشعبة من نهري دجلة والفرات للزراعة، ومعافون من العسكرية، ومن البديهي أنه لا يوجد في بيوتهم ذهب. ومن ناحية أخرى، أهالي الخطة اليمنية على الرغم من أنهم يسكنون في الأبنية التي توجد في القرى والبلدات إلا أنهم غالبًا ما تكون علاقتهم مبنية على العصبية بسبب سياسات المشيخة، وأن الجنود التي تم تجنيدها لم تتم الاستفادة منها لأنها دائمًا كانت مائلة للاستمرار في حالات الفساد والقتال. والسكان المتواجدون في الخيام والحصر عند نهري دجلة والفرات قطعًا لن يتم إخراجهم من مكانهم حتى لو كانوا يملكون الجمال للتنقل.

المادة رقم 14: بلاد الرافدين التي كانت تسمى سابقًا (ميزوبوتاميا) واليوم تسمى الجزيرة، وهي منطقة جريان أنهار دجلة والفرات والخابور والواقعة في الطرف الشمالي الشرقي للفرات، كانت مزدهرة بشكل كبير وحافظت على نفسها، لكنها تعرضت إلى ثورات عصرية في الآونة الأخيرة، وحتى الجانب الجنوبي الغربي من نهر الفرات، الذي هو عبارة عن صحراء قاحلة بدون ماء والذي تم إعطاؤه للعنزيين، يتم تحصيل النقود والحبوب ورسوم الجمال ويؤدونها كما لو أنها نسب حقيقية.

المادة رقم 15: بما أن عشيرة عنزة ليس لديهم القدرة والاستعداد على الإعمار، وفي المقابل نجد شقاوة عشيرة شمر، فإنه لا بد من وجود معلومات مفصلة، والمدينة التي خلفتها سابقًا حضارة ميزوبوتاميا قبل غزوها من قبل هذه العشيرة وهي موجودة إلى الآن وجزء منها مدمر.

المادة رقم 16: قامت قبيلة شمر بتفريق ومضايقات واعتداءات على الأهالي الذين بقوا ثابتين في البلدات والقرى المأهولة، وقاموا بإلحاق الضرر بخزانات المياه من أنهار الخابور والفرات المستخدمة في سقي المزروعات والموجودة في سنجق الزور، وقاموا بإيذاء جميع القبائل المتواجدة باتجاه الموصل وأيضًا الأهالي على أطراف الجزيرة بدون رحمة، وقاموا بأخذ الضرائب وسرقة الناس والقوافل.

المادة رقم 17: تسبب كثرة أولاد وأحفاد الشيخ السابق لعشائر شمر بالكثير من الضرر لأنهم قاموا أيضًا بالانقسام إلى عدة مجموعات وتعيين شيخ على كل مجموعة من أولادهم. وعلى الرغم من إرسال جنود الدولة لتوبيخهم إلا أنهم لم يعطوا اهتمامًا للإدارة. وادعى شيخ كل طائفة التزامه وأن المضايقات حدثت من طرف الطائفة الأخرى، وهذا ما أدى إلى العديد من المراسلات غير المثمرة والتي كانت بدون نتيجة، ورغب كل واحد من المشايخ أن يكرس كل شيء لمصلحته الشخصية والاستفادة وعدم إعطاء أي شيء لأهل المنطقة.

المادة رقم 18: نظرًا لوجود جبلين على جانبي نهر الفرات في مدينة الزور فإنه لا يمكن تغيير طريقة الزراعة المحلية عن طريق بعض الخزانات الملحقة لأنها غير مناسبة للتقدم بالزراعة، أما من جهة الجزيرة فهي مناسبة جدًا للزراعة بشتى الأنواع وهي خصبة جدًا لأنه على طول هذه الأراضي يجري نهر الخابور والأنهار الأخرى على طول خمسين ساعة. وعلى الدولة أن تفكر في اتخاذ إجراءات لحماية هذه المنطقة من قبيلة شمر في المكان الذي يجري فيه نهر الخابور والأنهار الأخرى بالشكل التالي.

المادة رقم 19: على طول ضفتي نهر الخابور الذي يجري في وسط نهري دجلة والفرات، وعلى أهم نقطة في النهر حيث المراعي والسهول التي تحصل فيها اعتداءات قبيلة شمر، فإنه سيتم تشكيل حكومة من الدرجة الأولى وبناء قصر حكومي وتشكيل ثكنة عسكرية مكونة من كتيبة من الجنود وربط وإدارة المحافظة بما فيها جميع قبيلة عشيرة شمر بولاية الموصل وفكها عن بغداد وديار بكر. وبعد توحيدهم عليهم الالتزام بجميع القوانين ودفع رسوم الجمال وغيرها، وهذا سيكون الحل الوحيد لجعلهم يلتزمون بالطاعة.

المادة رقم 20: الجيش النظام في الشدادية وفيلق الجيش الهمايوني السادس، الجيش السلطاني السادس الموجود في ولاية الموصل، الذي سيتم رفده بأربعمائة من الخيالة، وسيتم تغطية مصاريفهم من إيرادات الإبل والخراف الخاصة بقبيلة الشمر، وسيتم إقامة قضاء في منطقة الشدادية بطول أربعين إلى خمسين ساعة لإعادة توطين عشرين إلى ثلاثين ألف عائلة من السكان السابقين أو المهاجرين وغيرهم في الأراضي الواقعة على ضفتي نهر خابور، وهكذا سوف تصبح جميع الأراضي والحدائق مأهولة خلال وقت قصير، ما يسمح بتطور الزراعة وجني المنافع بطريقة آمنة ومثمرة.

المادة رقم 21: نظرًا لأن قضاء رأس العين لا تتمتع بأهمية سياسية، وأن موقعها ليس ذا أهمية كبيرة، ولكنها تتألف من خمسمائة إلى ستمائة أسرة، فقد فصلت عن لواء الكوكب دون أن يكون لذلك تأثير كبير على النفقات. وبما أن هذه التشكيلات الإدارية تمت بهذه الطريقة بدون تكاليف، ونظرًا لوجود أعداد كبيرة من الشرطة والدرك في حلب، يمكن نقل الجنود غير الضروريين بدون نفقات أخرى إلى كوكب.

المادة رقم 22: نظرًا لأن الشمرين سيكونون بشكل دائم على الأرض على جانبي نهر الخابور، فإنه سيتم جمع القوات في كلا الجهتين في منطقة الزور الواقعة في الموصل لضبط قبيلة شمر وكذلك على أطراف نهري دجلة والفرات. وعلى الرغم من أن قبائل شمر تُركت في الوسط وتم دمجهم مع ولاية الموصل، وعلى الرغم من وجود والي لديه معرفة تامة بحالة وأمزجة العشائر وطبيعة الموقع، وعلى الرغم من حقيقة أن الشمرين لهم سجل إجرامي قديم، إلا أن ذلك لا يمنع التحضر لرجوع السكان الأصليين إلى أماكنهم الواقعة على ضفاف الأنهار المذكورة في جهات الموصل والجزيرة، وفي سنجق ماردين والجبل. ومع أن عشيرة شمر سيصعب إيقافهم وسيستمرون في نهب الأقجات والحبوب وسرقة القوافل والأموال، إلا أنه يمكن إسكان عشرين إلى ثلاثين ألف أسرة تقريبًا حول نهر الخابور وعلى أطراف نهر دجلة وفي جهات الموصل. لا يزال ظلم وتعدي عشيرة شمر على الأهالي قائمًا، مع أنها بعيدة أربعين إلى خمسين ساعة، لكن سيتم الاستفادة من إعادة إعمار المنطقة كما كانت سابقًا.

المادة رقم 23: مجموعة من عشيرة شمر تتبع بغداد، وحين تم ربط الموصل ببغداد، لهذا السبب انخدع رئيس عشيرة شمر على أنه لن يحصل على أي شيء. بناءً على تعهده، وبدون أسباب، خصصت ولاية بغداد له راتب عشرين ألف قرش والقيام بعملية بيع التمور والأرز، وفي بعض السنوات يكون ذلك مناسبًا في شهري أيلول وتشرين.

المادة رقم 24: لم يكن هناك علاقة بين قبائل شمر وديار بكر، ومن البديهي أنهم لم يقوموا بالانتقال إلى ما بين الجبال المتسلسلة والمنطقة المربوطة مع الزور، وأتوا مؤخرًا إلى نصبين والنواحي العربية عند نهاية الحدود. وطلب أحد رؤساء شمر أن يتم دفع الضريبة من الأهالي له في تلك الأنحاء وعدم إعطائها للرؤساء الآخرين.

المادة رقم 25: بسبب العداوة بين قبيلتي عنزة وشمر في الجزء الغربي من نهر الفرات، فإنه دائمًا ما يتواجد في أذهانهم النهب والقتال. وعانت الحكومة من إلحاقهم الضرر بالسكان المتوطنين والقوافل، وحين تُسألهم الحكومة عن سبب المشاكل، تشير عشيرة شمر إلى عنزة والعكس تمامًا. ومن رأي عشيرة شمر، فإنه من الضروري أن تكون إدارة عشيرة عنزة في ولاية الموصل، ويجب على الطرفين أن يتقدما بطلب لذلك إلى الحكومة.

المادة رقم 26: عندما يتم إرسال الجيش إلى سنجق الزور، سيتمركز في الشدادية وسيقوم مع الجنود الموجودين سابقًا جنبًا إلى جنب في الجانب الأيمن من نهر الفرات بجمع رسوم الجمال والأغنام من عشيرة عنزة، ومن الطبيعي أن يتم جمع المبلغ الكامل من المال كل عام.

المادة رقم 27: في منطقة الكوكب والشدادية الواقعتين على طول نهر خابور في منطقة الزور، في حال ربطهما مع الموصل، فإن القوة العسكرية ستكون تحت قيادة قائد، وستظل الأنهار المذكورة أعلاه تحت سيطرة الحكومة بالإضافة إلى الارتباط مع الولاية. وعندما يرى قبائل شمر أن الأنهار والمراعي والجزيرة المهمة لحياتهم مقتصرة على إدارة الحاكم، فإنهم مجبورون بالطاعة الكاملة. وعندما يبتعدون عن المعارضة ويدفعون الضرائب ورسوم الإبل ويتخلون عن الحياة البدوية، سيصبح طريق الفساد مغلقًا، وسينجح السكان في التحضر تدريجيًا، وسيتم جلب السعادة والفوائد من ذلك الحال.

المادة رقم 28: بما أن أهل قبيلة شمر قد اعتادوا على نهب الناس والقوافل بعصيانهم، فسيكون من الصعب علينا إلزامهم بدفع ضريبة الأغنام والجمال، وحتى يعتادوا على ذلك، فإنه في شهري أغسطس وأيلول سيتم جمع رسوم الإبل والأغنام الحية على نهر الخابور ونهر الفرات والجزء العلوي من دجلة. وعلينا توضيح دفع رسوم الإبل والأغنام لهم ووجوب طاعة الحاكم، وإذا لزم الأمر يتم استخدام العساكر الموجودة في الشدادية والموصل وكوكب، وتساق العساكر مع قائدها إلى أحيائهم. وذلك لأن عشيرة شمر إلى الآن لم تأخذ القرار بعين الاعتبار، واعتادوا على تعامل الحكومة السمح معهم، ولهذا فإن تأديبهم وتوقيف غطرستهم شيء ضروري ولازم ويحقق المصلحة.

المادة رقم 29: بسبب هيمنة العشائر في منطقة السليمانية في الموصل، فإن العائدات الكبيرة التي كانت تأتي، خاصة من سهل منطقة الزور التي تقطن فيه قبيلة الجاف غالبًا، والبلدات والمدن المجاورة لها والتي هي أكثر من خمسمائة قصبة وقرية، قد قلت بسبب التعديات التي أفسدت المزروعات وتركت المنطقة في حالة خراب في وقت قصير. ونظرًا لأهمية المكان، تم تكليف حاكم منطقة جولانبير لجعلها مكانًا من أجل عودة الأهالي، وبعد ذلك تم توجيه مسؤولية إسكان قبيلة كاف إلى رئيس القبيلة المذكورة، ونتج عن استقرار القبيلة هجرة السكان بسبب شر القبيلة الكبير في المنطقة، ولم يكن ذلك موافقًا للمصلحة.

المادة رقم 30: مع تعيين حاكم من الدرجة الأولى في منطقة جولانبير المذكورة أعلاه، وتعيين حاكم من الدرجة الثالثة في أطراف كزلجا المارة في محل كاف، وتعيين وإعطائهم بلوكين من الشرطة النظامية في مدة خمسة أو ستة أشهر، وإعطاء أمر إلى رؤساء العشيرة بطاعة الحاكم، الأمر الذي يساعد تدريجيًا على إعادة الإعمار والبناء مرة أخرى في تلك المنطقة، ويعطي الأمان هناك للأفراد الذين هاجروا.

المادة رقم 31: لا شك أنه إذا لم يتم الاهتمام بالعمل وتراخي المسؤولين، سيتجاسر معظم القبائل والسكان على العصيان بسبب الجهل، لهذا يجب في هذه الحالة الاهتمام بالإصلاح تدريجيًا.

المادة رقم 32: على الرغم من أن قبيلة البشتدر وأهالي القرى هم مخلصون ومطيعون، إلا أنهم بدأوا أيضًا في الانخراط بأعمال التمرد والفساد مثل غيرهم من الأشرار، وقاموا أحيانًا بالقتل والغزو والاغتصاب. ولأن قبيلة البشتدر المذكورة تقطن داخل إيران على الجبال المتسلسلة ويشكلون عددًا كبيرًا، فلا بد من وجوب الطاعة من طرفهم. وحقيقة أن ظهور الفساد في جميع أطراف ولاية الموصل يرجع إلى أن تحسينهم وتربيتهم لم يتم الاعتناء بها لفترة طويلة.

المادة رقم 33: من قضية الزنجي وطالبه تبين أن أصحاب المذاهب، المشايخ والصوفيين الذين كانوا مشغولين بالعبادة والأذكار، منهم من حصل على لقب المفتي والنقيب، وتم استخدامهم في المحافظات والمديريات، وذلك برضى القادة وتهاونهم لأنهم يفوقونهم بسلطتهم بسبب أقاربهم ومريديهم وتأثيرهم على الناس. وعلى الرغم من حرص الحكومة على عدم توظيفهم في الخدمة المدنية وفي الزراعة حتى لا يتم الإضرار على نفوذ الحكومة، تم توظيفهم، وهذا يحتاج إلى الإصلاح والعودة إلى الأصول والحالة السابقة تدريجيًا ومنع التنافس بين المجموعات عن طريق الحكومة والنظر مرة أخرى في دعمهم.

المادة رقم 34: برزت المباني المدمرة في المدن والبلدات على أطراف الأماكن المهجورة لنهري دجلة والفرات التي تمر عبر أراضي الخطة العراقية. ويبعد مقر حكومة الدولة البابلية على مسافة عشرين ساعة من الطرف الجنوبي والشرقي لبغداد، والحي المسمى اليوم بقضاء حلب، الذي يبعد في بغداد ساعتين عن مقر مداين أنوشروان، ولا يزال مقر كسرى الذي يقع على مسافة خمس ساعات في الطرق الشرقي من بغداد، وكذلك مدينة نينوى مقر دولة الأشورية، والتي تقع على الجانب المقابل للموصل، وكانت بغداد مقر خلافة الدولة العباسية. والثروة الأساسية لهؤلاء الأربع دول هي نهري دجلة والفرات، ويتم استغلالهما وسقيهما بشكل كامل على طول 250 م وعرض 70–80 م. مساحة أراضي مصر بنسبة الثلث المعروض، وأما بالنسبة للنيل فهي بنسبة واحد من الأنهار المذكورة. وسبب عدم قدرة سكان العراق على التقدم والتباين هو البدوية السائدة فيها وترجيحهم العيش مع الشيوخ الساكنين تحت الخيام والقش، ويتعرضون صيفًا لحرارته وإلى برودة الشتاء مع لبسهم القميص الطويل، ويكون متسخًا ويمشون حفاة القدمين. وتكون المأكولات متناسبة مع إنتاجهم على الرغم من إمكانية وجود أشياء عديدة أخرى، ومن الطبيعي أن تكون هذه حالهم.

المادة رقم 35: المواد المذكورة أعلاه مفيدة ماديًا وسياسيًا، لأن الأهالي الساكنين تحت الخيام والقش، والأهالي التي حالتها سيئة، ستحصل على سعادتها عند التحضر، وحتى أهالي قبائل شمر سيجلبون الأمان والراحة عند تركهم عمليات التعدي، وحتى عشيرة جاف فإنها ستدخل أيضًا عالم الحضارة، وسيكون الناس في أمان من شرهم وماسيهم، ولن تكون هناك هجرات من الأراضي التي نشأوا فيها على نهري دجلة والفرات موطنهم الطبيعي، ويمكن الاتصال والتواصل بينهم وبين المسؤولين وبين العالم، وفي هذا الباب وفي هذا الحال، الأمر والفرمان لحضرة سيدي ولي الأمر.

في محرم سنه 1310

الخاتمة:

بالنظر إلى لائحتي محمد باشا والي بغداد وشاكر باشا في منطقة الموصل، يمكن القول إنّهما تمثلان انعكاسًا دقيقًا لتطور النهج العثماني في إدارة المناطق ذات الطابع القبلي، وذلك في سياق متغيرات القرن التاسع عشر وما رافقها من تحولات داخلية وخارجية فرضت على الدولة العثمانية إعادة النظر في أدواتها الإدارية ومقارباتها السياسية.

لقد أظهرت لائحة محمد باشا إدراكًا عميقًا للطبيعة القبلية في العراق، حيث سعى إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والقبائل من خلال وضع بنود تنص على ضرورة إلزام شيوخ العشائر بالطاعة للدولة، وتحديد آليات واضحة لتعيينهم ومحاسبتهم، وإعادة النظر في الامتيازات التقليدية التي كانوا يتمتعون بها. لم يكن هذا التوجه مجرد محاولة لإخضاع القبائل بالقوة، بل محاولة لإدماجهم ضمن جهاز الدولة وتحويلهم إلى أدوات لضبط الأمن وتحصيل الضرائب، في مقابل الاعتراف ببعض أدوارهم التقليدية.

ويظهر ذلك في البنود التي تؤكد على تجنيد أفراد القبائل في الجندرمة، وتعيين زعمائهم بعد التزكية الرسمية، وإلزامهم بالمساهمة في فتح الطرق وتأمين القوافل. فالرؤية التي تقدمها هذه اللائحة كانت إصلاحية في جوهرها، لكنها لا تغفل الطبيعة المعقدة للعلاقات العشائرية، ما يدل على محاولة متقدمة لتحديث العلاقة بين المركز والأطراف دون نسف البُنى الاجتماعية المحلية.

أما لائحة شاكر باشا، فقد عبّرت عن توجه مشابه، وإن اتسمت بقدر أكبر من الواقعية الإدارية. فقد أكدت على مركزية الأمن والانضباط كأولوية للدولة، عبر التركيز على إنشاء مخافر ثابتة ونقاط مراقبة لضبط تحركات القبائل، وتطبيق نظام استخباري يعتمد على مراقبة وجمع المعلومات عن النزاعات العشائرية، مع تعزيز التعليم الديني والمدني في المناطق الريفية بهدف تقويض الولاءات القبلية التقليدية. ومع ذلك، حافظت اللائحة على قدر من التوازن من خلال الاعتراف ببعض الامتيازات لشيوخ العشائر الموالين، وهو ما يعكس سياسة احتواء مدروسة بدلًا من القطيعة.

وعليه، فإن اللوائح السابقة تمثل وثيقة هامة تعكس تطور السياسات الإدارية العثمانية في فترة دقيقة من تاريخ الدولة. فهي تسلط الضوء على التوجهات الإصلاحية التي سعى العثمانيون لتحقيقها في مناطقهم النائية، خاصةً في ظل التحديات المعقدة التي واجهها النظام من ناحية الأمن والاقتصاد والعلاقات القبلية. ويظهر من خلال هذه اللوائح محاولات حكومية لتنظيم وتوجيه سياسات الولايات التابعة لها بما يتماشى مع متطلبات الإمبراطورية العثمانية في تلك الحقبة.

وفي هذا السياق، يمثل عهد السلطان سليم الثالث نقطة البداية في منهجية إصلاح شاملة تستند إلى تحليل كامل للمشكلات، حيث كان الإصلاح الإداري أحد أولوياته الرئيسية. أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد اتسمت السياسة العثمانية بمزيد من الواقعية في التعامل مع الأزمات المستمرة، مما يعكس تحول الدولة العثمانية من التخطيط الإصلاحي بعيد المدى إلى إدارة الأوضاع المتفاقمة. ومن خلال هذا التحول، تم استخدام اللوائح كأداة مركزية لمواجهة التحديات المتزايدة، لكن مضمونها تطور من مقترحات تتبع التقاليد العثمانية القديمة إلى رؤية أكثر انفتاحًا على النموذج الغربي، مما

يعكس التحولات الكبرى التي شهدتها الإمبراطورية في القرن التاسع عشر.

ورغم اختلاف السياقات، تبقى "اللوايح" وثيقةً حية لفهم التغيرات الإدارية والسياسية في الدولة العثمانية، وتؤكد على عمق التحديات التي واجهتها الإمبراطورية، فضلاً عن مساعيها المستمرة لتحقيق التوازن بين الإصلاح والاستمرارية. وتفتح دراسة هذه اللوائح المجال لفهم أوسع لكيفية تفاعل الدولة مع مجتمعاتها الطرفية، وكيف أن سياسات الإصلاح لم تكن مجرد إجراءات فوقية، بل عملية تفاوض دائم مع الواقع المحلي. في دراسة قادمة، سيتم تحليل وتقييم لائحة والي بَدْلِيسُ بشكل أعمق، مع التركيز على فهم تأثيراتها العملية والسياسية، وكيف ساهمت في تشكيل السياسات المحلية والإدارية في المناطق الحدودية التابعة للإمبراطورية العثمانية.

المصادر والمراجع

- BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ (BOA) KAYNAKLARI
- BOA, DH.SAİD: aşbakanlık Osmanlı Arşivi Dahiliye Nezareti Sicill-I, 25/237
- BOA, İ.DUİT: Başbakanlık Osmanlı Arşivi İrade Dosya Usulü, 1/2-5
- BOA, ŞD: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Şûra-yı Devlet EvrakıAhvâl Komisyonu Defterleri , 220/20, . 2218/58
- BOA,Y.EE: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Yıldız Esas Evrakı, 14-117-126-7, 31/252/76/81
- Tahsin Paşa'-nın Yıldız Hatıraları, Boğaziçi, (Istanbul 1990), p.21
- Adalıoğlu, H. H., *Siyâsetnâme*, in *İslam Ansiklopedisi*, Vol. 17, Istanbul, 2009.
- Beydilli, Kemal, *İgnatius Mouradgea D'Ohsson (Muradcan Tosunyan)*, *İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi*, Issue 34, p. 247-314, Istanbul, 1984.
- Bruinessen, Martin van, *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan*, Zed Books, London, 1992, p. 185.
- Bursalı, M.T., *Siyâsete Müteallik Âsâr-ı İslâmiyye*, Istanbul, 1332.
- Ceylan, Ebubekir, *Abdurrahman Nureddin Paşa'nın Osmanlı Irak'ına Dair 1880 Tarihli Lâyihası Üzerine*, *Divan: Disiplinlerarası Çalışmalar Dergisi*, Issue 37 (December), p. 85-115, 2014.

- Çağman, Ergin, *III. Selim'e Sunulan Bir ıslahat Raporu: Mehmet Şerif Efendi Lâyihası*, *Divan: Disiplinlerarası Çalışmalar Dergisi*, Issue 7 (December), p. 217-233, 1999.
- Çelik, K., *Sultan II. Abdülhamid'e Sunulan Bir Lâyihâ: 1880 Tarihli Beyrut Lâyihası*, *Firat University Journal of Social Sciences*, Vol. 28, Issue 2, p. 335-362, 2018.
- Çetinsaya, Gökhan, *Ottoman Administration of Iraq, 1890-1908*, p. 25, 2006.
- Cevdet Paşa, Ahmed, *Tezâkir*, edited by M. Cavid Baysun, Vol. I, 76-83, Ankara, 1953-57.
- Durusoy, M., *Sultan II. Abdülhamid'e Sunulan Lâyihalar Işığında Dönemin İktisadi Özellikleri*, Master's thesis, Marmara University, Social Sciences Institute, Istanbul, 1995.
- Eppel, Michael, *A People Without a State: The Kurds from the Rise of Islam to the Dawn of Nationalism*, University of Texas Press, p. 81.
- Haj, S. (1997). The making of Iraq, 1900–1963: Capital, power, and ideology. State University of New York Press.
- Heywood, C., & Parvev, I. (Eds.). (2020). The treaties of Carlowitz (1699): Antecedents, course and consequences (Vol. 69). Brill.
- İbnülemin Mahmud Kemal İnal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrazamlar*, İstanbul, Milli Eğitim Bakanlığı, 1940.
- İnalcık, Halil, *Kutadgu Bilig'de Türk ve İran Siyâset Nazariye ve Gelenekleri*, in *R. Rahmeti Arat İçin*, Ankara, 1966.
- Karaca, Ali, *Anadolu Islahâtı ve Ahmet Şâkir Paşa: 1838-1899*, Istanbul, 1993.
- Karaca, Ali, *Şakir Paşa*, in *TDV İslam Ansiklopedisi*, Vol. 38, January 18, 2024.
- Kütükoğlu, Mübahat, *Lâyiha*, in *Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi (DİA)*, Vol. 27, Ankara, 2003, p. 116.
- Kütükoğlu, Mübahat S., *Lâyiha*, in *TDV İslam Ansiklopedisi*, Vol. 27, p. 116-117, 2003.
- Longrigg, S. H. (1925). Four centuries of modern Iraq. Oxford University Press.
- Molnár, M. (2013). Der Friede von Karlowitz und das Osmanische Reich. In A. Strohmeyer & N. Spannenberger (Eds.), Frieden und Konfliktmanagement in interkulturellen Räumen: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie in der Frühen Neuzeit. Franz Steiner Verlag.

- Palmer, Alan, *Verfall und Untergang des Osmanischen Reiches*, Heyne, Munich, 1994 (original in English: *The Decline and Fall of the Ottoman Empire*, 1992), p. 249, 258, 389.
- PAKALIN, M.Z., *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, İstanbul, 1983.
- Shaw, Stanford J., *A Promise of Reform: Two Complementary Documents*, *International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 4, p. 359-368, 1973.
- Shaw, Stanford J., *Between Old and New: The Ottoman Empire Under Sultan Selim III*, Cambridge, Massachusetts, 1971.
- Savaş, Ali İbrahim, *Lâyiha Geleneği İçinde XVIII. Yüzyıl Osmanlı Islahat Projelerindeki Tespit ve Teklifler*, *Bilig-Türk Dünyası Sosyal Bilimler Dergisi*, Vol. 9, p. 93-96, 1999.
- Tatarcık, Abdullah, *Sultan Selîm-i Sâlis Devrinde Nizâm-ı Devlet Hakkında Mütâlaât*, TOEM, VII/41, 257-284; VII/42, 321-346; VIII/43, 15-34, 1332.
- Uğur, Ahmet, *Osmanlı Siyâset-Nâmeleri*, Kayseri, 1987.
- Öz, Mehmet, *Osmanlı'da "Çözülme" ve Gelenekçi Yorumcuları*, Istanbul, 1997.
- Yılmaz, A. (2005). Balkanlar'da Tanzimat: Midhat Paşa'nın Tuna Vilâyeti. İstanbul: XYZ Yayınları.